مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: النظام السياسي اليمني: دراسة في المتغيرات الداخلية
اسم الكاتب: أ.م.د. أبتسام محمد العامري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/207
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظام السياسي اليمني : دراسة في المتغيرات الداخلية

أ.م.د أبتسام محمد العامري(*)

الملخص :

يعيش اليمن اليوم واحدة من اصعب مراحل تاريخه المعاصر ، فالتحديات المعقدة والمتشابكة التي يواجهها تركت آثارها السلبية على نظامه السياسي الذي ضعفت قدرته على حل مشاكل البلاد المستعصية بسبب نقص موارد الدولة المالية الامر الذي دفع اليمن الى طلب المساعدة الخارجية ، وتدهور الاوضاع الاقتصادية ، وتنامي المطالب الانفصالية ، وتزايد الدعوات المطالبة بأعتماد اللامركزية ، وتصاعد الهجمات المسلحة على المؤسسات الامنية والعسكرية في البلاد ، وفشل الدولة في ايصال الخدمات لأكبر عدد من المواطنين ، لذا فأن اليمن يواجه في ظل هذه الاوضاع مستقبلا قاتما قد يكون انهيار الدولة وزعزعة الاستقرار الاقليمي ابرز مشاهده .

Abstract :

Political System in Yemen : Study of the Internal Variables .

Assistant
Professor
Dr. Ibtesam mohammed Al amery

Yemen has been lived nowdays of the hardest stages of its contemporary history because of the complicated challenges which have negative influences on its political system that weaken it ability in solving problems of the country due to shortage of the financial resources that made Yemen to demand for the external assistance , economical situation deteriorating , growth of separative demands increasing of anti – central demands , the armed attaeks at the security and military .

Yemen s failure in achieving services to people . for these reasons Yemen had faced dark future might be the

(*)جامعة بغداد/مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

reason for the collapsing the country especially regional stability .

المقدمة :

منذ ان خطا اليمن خطواته الاولى نحو بناء اسس الدولة الحديثة ، وتأسيس قواعد جديدة للسلطة بعد انقلاب العام 1962 الذي انهى حكم الامامة الذي استمر ما يزيد عن الالف عام ، وهو يواجه مجموعة معقدة ومتشابكة من التحديات التي تركت آثارها السلبية على نظامه السياسي الذي تتضاءل يوما بعد يوم قدرته على التعامل مع هذه التحديات لدرجة افقدته السيطرة على بعض المناطق ، وادت الى تآكل سلطته المركزية ، وعززت الهشاشة والضعف في مفاصل نظامه ، ودفعت الى زعزعة الاستقرار الاقليمي .

وعلى الرغم من ان النظام السياسي في اليمن استطاع خلال السنوات الماضية منع انهيار النظام والدولة من خلال تأسيسه لشبكة معقدة من المصالح المترابطة مع مختلف القوى السياسية والشرائح الاجتماعية في البلاد اسهمت في امكانية الحفاظ على تماسك النظام وبقاءه الا ان تفاقم المشاكل والتحديات وتجذرها في الواقع اليمني والتي دفعت الالاف من اليمنيين الى الخروج في تظاهرات العام 2011 مطالبة برحيل النظام وايجاد حلول واقعية لمشاكل البلاد ادت الى رسم تصورات ورؤى قاتمة حول مستقبل البلاد ليس اقلها وصول اليمن الى مرحلة الدولة الفاشلة وتحولها الى افغانستان اخرى في ظل صعوبة الظروف التي تواجهها .

في ظل تناقص الموارد المالية للدولة ، وزيادة اعتمادها على المساعدات الخارجية لا سيما الخليجية منها ، وتدهور وضعها الاقتصادي ، وغياب الحلول المثالية لمشاكلها المعقدة ، وضعف القدرة على ايجاد التوازن ما بين المصالح المختلفة خلال المرحلة الانتقالية التي تعيشها البلاد ، وتنامي المطالب الانفصالية وتلك المطالبة بمزيد من اللامركزية في الحكم ، وتصاعد الهجمات المسلحة التي يقودها تنظيم القاعدة على المؤسسات الامنية والعسكرية في البلاد ، وعجز الحكومة عن تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين ، فأن اليمن مقبل على مستقبل مظلم ومصيرمجهول قد يوصله الى مرحلة الانهيار التام ما لم تسارع الحكومة الجديدة التي ستتشكل بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في العام 2014 الى وضع خطط عملية لأنتشال البلد من ازمته الحالية ، وهذا ما سيناقشه بحثنا المقسم على مدخل وثلاثة مباحث هي :

المدخل : نبذة عامة عن جمهورية اليمن .

المبحث الاول : المؤسسات السياسية اليمنية طبقا لدستور العام 1994 .

المبحث الثاني : المتغيرات الداخلية المؤثرة على النظام السياسي اليمني .

المبحث الثالث : مستقبل النظام السياسي اليمني في ظل التحديات الراهنة .

المدخل : نبذة عامة عن جمهورية اليمن .

يتميز اليمن بموقع جغرافي مهم ، فأطلالته على مضيق باب المندب جعلته حلقة اتصال بين قارتي آسيا وافريقيا ، ومعبرا مهما على مر العصور ، فضلا عن اطلالته على بحرين مهمين هما البحر العربي وخليج عدن من الجهة الجنوبية والبحر الاحمر من الجهة الغربية للبلاد ، وقد كان هذان البحران وما زالا طريقا للملاحة الدولية التي تنافست الدول العظمى على التحكم فيها قديما وحديثا (1) .

تبلغ مساحة اليمن التي تقع في الطرف الجنوبي من شبه الجزيرة العربية بين خطي عرض 12 – 20 درجة شمال خط الاستواء وخطي طول 41 – 54 درجة شرق غرينتش (555) الف كيلو متر مربع بدون الربع الخالي ، ويحدها شمالا السعودية وجنوبا البحر العربي وخليج عدن وغربا البحر الاحمر كما ذكرنا آنفا وشرقا سلطنة عُمان .

تضم مساحة اليمن مجموعة من الجزر اهمها جزيرة ميون (بريم) التي تقسم مضيق باب المندب الى قسمين وتتحكم بمداخله ، وجزيرة سقطرى التي تعد اكبر الجزر اليمنية اذ تغطي مساحة 3650 كيلو متر مربع وتقع في البحر العربي على مساحة 510 كيلو متر من الساحل اليمني ، كما تمتلك اليمن 112 جزيرة في البحر الاحمر اكبرها جزيرة كمران المأهولة بالسكن وحنيش الكبرى وحنيش الصغرى وزقر والزبير والطير .

يقسم سطح اليمن من حيث التكوينات الطبيعية الى خمس مناطق هي : الجبلية والهضبية والساحلية والربع الخالي ومجموعة الجزر اليمنية ، وتشكل الاراضي الصالحة للزراعة 6% من المساحة الكلية فيما تغطي الاراضي الخضراء والمراعي 41% من المساحة الاجمالية ، اما الغابات والاحراش فتغطي 3% ، والاراضي الصخرية والصحراوية والحضرية فتنتشر على مساحة 54% من مساحة البلاد الاجمالية (2) .

ادى مناخ اليمن الجغرافي دورا بارزا في تشكيل بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فجباله العالية وتضاريسه الصعبة شكلت حماية طبيعية لليمنيين ، وساعدتهم على صد الغزوات الخارجية على اراضيهم ، ومقاومة اية حكومة مركزية متسلطة ، ومكنتهم من الدعوة الى المذاهب الدينية والحركات الاجتماعية والسياسية ، وساهمت في تشكيل ثقافتهم المجتمعية.

يُعد المجتمع اليمني من اكثر المجتمعات العربية تجانسا من حيث عدم وجود اقليات عرقية اودينية او لغوية يمكن ان تنشأ مجتمعا يحمل من التنوع ما يمكن ان يقلل من تماسكه ، وصفة التجانس في المجتمع اليمني تعود الى ان افراده ينتمون الى اصل عربي واحد متفرع من سلالتين هما العدنانية والقحطانية * ، اذ تتفرع عن الاخيرة القبائل اليمنية التي كانت وما زالت تمثل الوحدة الاساسية في النظام الاجتماعي ، الى جانب الشرائح الاجتماعية التقليدية الاخرى في المجتمع اليمني مثل السادة والقضاة وشيوخ القبائل وكبار الملاك والتجار والفلاحين والحرفيين والاخدام ، كما استدعى التطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في اليمن ظهور شرائح اجتماعية اخرى مثل ضباط الجيش والعمال (3) .

يبلغ عدد سكان اليمن حسب تقديرات العام 2012 ما يقارب 24,8 مليون نسمة ، وتتوزع قبائله وشرائحه الاجتماعية على ثلاث طوائف رئيسة هي السنة الذين يعتنقون المذهب الشافعي ويشكلون 53% من السكان ويتوزعون في المناطق الوسطى والجنوبية وسهل تهامة وبعض الاجزاء الشرقية من البلاد ، والشيعة الذين ينقسمون ما بين معتنقي المذهب الزيدي ويشكلون ما نسبته 45% من السكان ويتركزون في المناطق الشمالية من البلاد ، ومعتنقي المذهب الاسماعيلي الذين لا يتجاوز عددهم مائة الف نسمة يتمركزون في قضاء حراز التابعة لمحافظة صنعاء ** ، واليهود الذين كان يصل عددهم نحو 150 الف نسمة لكن هذا العدد قد تناقص بفعل هجرة غالبيتهم الى فلسطين بعد قيام دولة اسرائيل (4) .

عاش الشعب اليمني عبر تاريخه الاسلامي في ظل هذه المذاهب حالة من التآخي العام دون ان يعني ذلك خلوّ الاجواء من حدوث قدر من المشاحنات بين الحين والآخر التي عادة ما يساهم في تأجيجها تسييس اي من المذهبين حين تدول الغلبة في الحكم والامارة لأي منهما – خاصة المذهب الزيدي – حيث تمكن بعض أئمة هذا المذهب من السيطرة على

بعض المناطق في اليمن ، وجعل مذهبهم المذهب الرسمي في الحكم لحقبة تزيد على الف عام(5) .

وتختلف المصادر بشأن اصل تسمية اليمن ، فهناك من يعتقد ان تسميتها جاءت من اليُمن والبركة (ارض الجنتين قديما) وآخر يعتقد ان تسميتها جاءت لوقوعها الى يمين الكعبة المشرفة ، وثالث يعتقد ان تسميتها تعني ارض الجنوب المرادف للشام ارض الشمال .

كانت اليمن في الحقبة ما قبل الاسلام مركزا لدول مزدهرة هي سبأ وقتبان ومعين وحضرموت وحِميَر ، اذ اصبحت عواصمها بإستثناء حِميَر اشبه ما تكون بدول القوافل التي يخضع ازدهارها وسقوطها للأوضاع التجارية والاطماع السياسية ، وبعد ان تمكن البطالمة في مصر من السيطرة على طرق التجارة البحرية ، تحول النشاط التجاري بين حوضي البحر المتوسط والمحيط الهندي من الطريق البري الى الطريق البحري ، مما ادى الى تأثر الدول اليمنية التي ضعف نشاطها وقوتها ونقصت هيبتها ، فتكالبت عليها اطماع الدول ممثلة بالرومان والاحباش والفرس والقبائل ممثلة بالقبائل البدوية المتنقلة في الصحراء والذين دفعهم تضررهم نتيجة نقص الموارد التي كانوا يجنونها من الطريق التجاري بوصفهم جمَّالين اوحماة قوافل من مهاجمة حواضر الدول اليمنية ومحطاتها التجارية (6) .

جلب ظهور الدعوة الاسلامية في مكة المكرمة حكما جديدا لليمن هو الحكم الاسلامي، وبحكم الجوار وانتقال القبائل العربية وحركة التجارة ما بين اليمن والحجاز كان من الطبيعي ان يكون اهل اليمن اسبق من غيرهم من جهات شبه الجزيرة العربية الابعد مسافة والاقل اتصالا بالحجاز من الدخول الى الاسلام ، اذ اضحت اليمن واهلها ظهيرا للدين الاسلامي وقاعدة لدعوته ودولته (7) .

ظلت اليمن خاضعة للحكم الاسلامي حتى أواخر الدولة العباسية عندما اعلن والي اليمن (محمد بن عبدالله بن زياد) استقلاله عن الحكم العباسي وتأسيس الدولة الزيادية التي استمرت 200 عام للحقبة ما بين (819-1019م) ليتوالى بعد ذلك ظهور الدويلات اليمنية التي نجح بعضها في بسط سيطرته على ارجاء اليمن كافة واخفق البعض الآخر مثل الدولة الصليحية والرسولية والطاهرية ، وقد مزقت حالة عدم الاستقرار الداخلي والتجزئة بفعل الصراع والتنافس بين هذه الدويلات كيان الدولة اليمنية ، الى ان تمكن العثمانيين من احتلال

اليمن بعد طرد المماليك والقضاء على الدولة الطاهرية بهدف التوسع الاسلامي في دول المشرق العربي للمدة ما بين (1538- 1635م) حين استطاع المتوكل على الله (اسماعيل بن محمد بن القاسم) من اخراج العثمانيين من البلاد وتأسيس الدولة القاسمية التي بسطت نفوذها على ارجاء اليمن كافة مستمرة في حكم البلاد في الحقبة الممتدة ما بين (1635-1872م) التي ما لبثت ان دب الضعف في اوصالها بفعل تعرضها لغزوات كل من البرتغال التي اعدت حملتين لأحتلال اليمن في عامي 1670 و 1517 وفرنسا في العام 1738 وبريطانيا التي احتلت عدن في العام 1839 بهدف التحكم في مداخل البحر الاحمر واتخاذ ميناء عدن بوصفها محطة لتزويد سفنها المتجهة من اوربا الى الهند وبالعكس بالفحم (8) ، والدولة العثمانية التي عادت لأحتلال اليمن في العام 1871 الى تمكن اليمنيين من طردهم في العام 1911 بموجب اتفاق عَقد مع الامام يحيى اعترفوا له فيه بزعامة الطائفة الزيدية وجمع الضرائب وتعيين الحكام والقضاة في المنطقة الجبلية مع احتفاظهم بأدارة المناطق الساحلية ، لكن الامام يحيى بسط سيطرته على المناطق الساحلية وضمها الى المنطقة الجبلية ليعلن قيام الدولة المتوكلية فيما يسمى اليمن الشمالي بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى في العام 1918 واستمر حكم الدولة المتوكلية حتى 26 ايلول 1962 عندما قضت عليها ثورة الضباط الاحرار بقيادة المشير (عبدالله السلال) .

اما اليمن الجنوبي فقد استمر ابناءه في مقارعة الاحتلال البريطاني حتى نيل الاستقلال عنه في العام 1967 ليبدأ مع اليمن الشمالي محاولات عدة لتوحيد شطري اليمن لا سيما بعد الاشتباك الحدودي بين البلدين في عامي 1972 و1979 لكن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل (9) ، الى ان توحدت ارادتي قيادة البلدين ليعلنا عن توحيد شطري اليمن في 22آيار 1990 بعد انقضاء مائة وخمسين عام على التقسيم (10)

المبحث الاول : المؤسسات السياسية اليمنية طبقا لدستور العام 1994 .

قبل التطرق الى طبيعة المتغيرات المؤثرة على النظام السياسي اليمني حريٌ بنا الالتفات الى مؤسسات هذا النظام السياسية والدستورية واختصاصاتها وآليات عملها وكيفية اداءها لوظائفها لمعرفة طبيعة هذا النظام ومكامن قوته ونقاط ضعفه ومدى قدرته على ايجاد الحلول الملائمة للتحديات الكبيرة والصعبة التي يواجهها .

كان من البديهيات المسلم بأمرها بعد قيام الوحدة اليمنية ان تصوغ السلطة السياسية دستورا جديدا للبلاد فكان دستور عام 1991 الذي أقُر بأستفتاء شعبي في السنة ذاتها والذي نص على احقية مجلس النواب بانتخاب مجلس رئاسي والتصويت على تأليف الحكومة وبرنامجها ، ويتولى المجلس الرئاسي من جانبه انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه ورئيس الوزراء من بين اعضاءه لكن الحال لم يستمر على ما هو عليه ، اذ تعرض هذا الدستور بعد حرب الانفصال في عام 1994 الى تعديل الجزء الاكبر من مواده ، اذ تم تعديل 52 مادة واضافة 29 مادة اخرى (11) ، وقد تم تقسيم صلاحيات السلطات الثلاث ومهامها حسب الدستور المعدل على النحو الآتي:

اولا : السلطة التشريعية : تتألف السلطة التشريعية حسب الدستور من مجلسين هما:

1- مجلس النواب : يتألف مجلس النواب من 301 عضو يتم انتخابهم بطريقة الاقتراع السري العام المباشر من خلال دوائر انتخابية متساوية من حيث السكان مع السماح بتجاوز نسبة 5% زيادة اونقصانا وينتخب عن كل دائرة عضو واحد ، ومدة المجلس اربع سنوات تنتهي بانتخاب مجلس جديد (12) ، وتتحدد وظائف مجلس النواب في ثلاثة وظائف رئيسة هي :

أ- الوظيفة التشريعية من حيث اقراره اولا : جملة القوانين والتشريعات المعروضة للمناقشة او تعديلها او رفضها ، وثانيا : السياسة العامة للدولة.

ب – الوظيفة السياسية اوالرقابية من خلال ممارسة التوجيه والرقابة على اعمال السلطة التنفيذية ولا سيما الحكومة من خلال وسائل عدة من قبيل السؤال والاستجواب ولجان التحقيق والاقتراع بسحب الثقة وطرح موضوع عام للمناقشة .

ج – الوظيفة المالية المتمثلة في الموافقة على الموازنة للدولة ، والحساب الختامي والضرائب والقروض ، والمصادقة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموافقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية السياسية منها والاقتصادية .

ويلحق بمجلس النواب 20 لجنة برلمانية تتشكل من بين اعضاء المجلس مهمتها تسهيل ممارسة المجلس لوظائفه الرقابية ، وعلى الرغم من كثرة هذه اللجان وجملة التوصيات والتقارير

التي رفعتها حول بعض المواضيع الا ان القليل منها استطاع المجلس ممارسة دوره الرقابي من خلالها .

يعد مجلس النواب اليمني حسب المقاييس التشريعية المنصوص عليها في الدستور اليمني قاصرا عن اداء مهامه بل ان شواهدا تكشف اللثام عن ضعفه الذي تجلى في : ضعف مشاركة المجلس في تفعيل التداول السلمي للسلطة ، وعدم قدرته على ايجاد حلول سلمية للصراعات السياسية الداخلية ولا سيما الصراع بين الحكومة والحوثيين في صعدة وما جاورها ، وعجز المجلس على اقرار مشاريع بعض القوانين المهمة مثل قوانين الاسلحة والذمة المالية ، وعدم فعاليته في متابعة الحكومة بشأن كثير من التوصيات التي يصدرها والتي تقع على الحكومة مسؤولية تنفيذها ، وعجزه ايضا عن مراقبة الحكومة وممارسة صلاحياته الدستورية في حجب الثقة عنها اذا ما قصَرت في اداء واجباتها (13) .

2- مجلس الشورى :

تنص المادة 126 من الدستور على ان مجلس الشورى يتألف من 111 عضو يعينهم رئيس الجمهورية من غير الاعضاء في مجلس النواب او المجالس المحلية من ذوي الخبرات والكفاءات المتخصصة والشخصيات الاجتماعية بهدف المشاركة في الرأي والاستفادة من الخبرات والكفاءات الوطنية .

تتحدد المهام الرئيسة لمجلس الشورى في تقديم الدراسات والمقترحات التي تساعد على رسم الاستراتيجية التنموية للدولة وتفعيل مؤسساتها بما يسهم في ترسيخ النهج الديمقراطي وتعميق الوحدة الوطنية وحل المشاكل الاجتماعية ، وابداء الرأي والمشورة في القضايا والمواضيع التي يعرضها رئيس الجمهورية على المجلس ، وتزكية المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس النواب ، والمصادقة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعاهدات المتعلقة بالدفاع والتحالف والسلم والصلح والحدود والتشاور ورعاية منظمات المجتمع المدني والصحافة والسلطة المحلية وتفعيل دورها ، وتقييم السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ، واستعراض تقارير جهاز الرقابة ورفع تقرير بشأنها يقدم الى رئيس الجمهورية (14) .

يمكن اعتبار مجلس الشورى ضعيفا ليس لقلة صلاحياته التشريعية وانما بدلالة آلية التعيين المعتمدة في اختيار اعضائه التي تعبر عن دلالات ومعاني عدة منها : تعبيرها عن تدني مستوى التطور السياسي للمجتمع اليمني مقارنة بحركة تطور المجتمعات الاخرى الآخذة بآلية الانتخاب من خلال سماحها بالمفاضلة بين بدائل متعددة ، وتعزيزها لسطوة السلطة التنفيذية وغلبتها على حساب السلطة التشريعية خاصة في ظل ضعف فاعلية مجلس النواب ، واثارتها لأشكالية تأثير صاحب قرار التعيين والمقصود به هنا رئيس الجمهورية فيمن قام بتعيينهم ، وتقييدها لمبدأ الفصل بين السلطات ، وتهديدها لمبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين المتقدمين لرئيس الجمهورية مستقبلا اعتمادا على مشاركتها مجلس النواب في قراره لتزكية المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية حسب ما حددته المادة 125 من الدستور ، فرئيس الجمهورية سيكون اوفر المرشحين حظا في الفوز بتزكية السلطة التشريعية لكونه يمتلك اوراق لعب قوية ومضمونة ، فهو رئيس الجمهورية وزعيم الحزب الحاكم الذي يمتلك الاغلبية في مجلس النواب، فضلا عن افتراضية تأييد اعضاء مجلس الشورى للشخصية التي قامت بتعيينهم دون سواه من المرشحين الذين ستحول القدرة المحتملة للرئيس في حصولهم على نسبة الـ 5% من مجموع اعضاء السلطة التشريعية وهي النسبة المطلوبة دستوريا للترشح لرئاسة الدولة (15) .

ثانيا : السلطة التنفيذية .

تتألف هذه السلطة من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء اللذان يمارسان السلطة نيابة عن الشعب ضمن الحدود المنصوص عليها في الدستور وعلى النحو الآتي :

1- رئيس الجمهورية : يتم انتخاب رئيس الجمهورية على وفق المادة 106 من الدستور من خلال الاقتراع الشعبي المباشر ، ويعد رئيسا من يحصل على الاغلبية المطلقة من اصوات الناخبين ، وفي حال لم يحصل على ذلك تعاد الانتخابات بنفس الاجراءات السابقة للمرشحين اللذين حصلا على اكثر عدد من اصوات الناخبين ، ومدة رئيس الجمهورية خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

وتتحدد اختصاصات رئيس الجمهورية على وفق المادة 119 من الدستور بالآتي : تمثيل البلاد في الداخل والخارج ، والدعوة الى الاستفتاء العام ، وتكليف من يشكل الحكومة

واصدار القرار بتشكيلها وتسمية اعضاءها ، والاشتراك مع الحكومة في وضع السياسة العامة للدولة والاشراف على تنفيذها ، ودعوة مجلس الوزراء الى اجتماع مشترك مع رئيس الجمهورية كلما دعت الحاجة لذلك ، وتسمية اعضاء مجلس الدفاع الوطني ، وتعيين كبار موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين وعزلهم ، والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات التي يوافق عليها مجلس النواب وتلك التي لا تحتاج الى تصديق المجلس الاخير بعد موافقة مجلس الوزراء ، وانشاء البعثات الدبلوماسية وتعيين السفراء واستدعائهم ، واعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة ، وتعيين اعضاء مجلس الشورى على وفق المادة 125 من الدستور كما ذكرنا آنفا ، وقيادته للقوات المسلحة على وفق المادة 111 من الدستور (16) ، وتعيين اعضاء مجلس القضاء الاعلى وترأسه ، وتعيين اعضاء المحكمة العليا ، وتتبع رئاسة الجمهورية اجهزة متعددة هي الجهاز المركزي للأمن السياسي ، ومجلس الدفاع الاعلى ، ومجلس الامن القومي ، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، ومكتب رئيس الجمهورية (17) .

2- مجلس الوزراء : هو كما حددته المادة 129 من الدستور الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة ويتبعها جميع الادارات والاجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للدولة دون استثناء ، وتتحدد اختصاصاته على وفق المادة 137 من الدستور في تنفيذ السياسة العامة للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاعية ، ومشاركة رئيس الجمهورية في اعداد الخطوط العريضة للسياستين الداخلية والخارجية ، واعداد مشروع الخطة الاقتصادية للدولة والميزانية السنوية والحساب الختامي للدولة ، واعداد مشاريع القوانين والقرارات وتقديمها لكل من رئيس الدولة ومجلس النواب كل حسب اختصاصه ، واعطاء موافقته على المعاهدات والاتفاقيات قبل عرضها على مجلس النواب او رئيس الجمهورية ، وتوجيه اعمال الوزارات والاجهزة الادارية والمؤسسات والهيئات العامة وتنسيقها وغيرها (18) .

اذا ما قسنا القدرات التي تملكها الحكومة والتي ندعوها بـ " قدرات النظام السياسي ووظائفه " نجد قصورا واضحا في هذا المجال ، فالحكومة تبالغ في رصد اعمالها العادية وتصويرها على انها منجزات كبيرة ، مقابل التهوين من مثالبها واخطائها التي يتم تحميلها عادة

للمعارضة السياسية او التآمر الخارجي في محاولة لدفع البلاء عن نفسها والمسؤولية عن تقصيرها في اعمالها (19) .

لم يبق دستور 1994 على حاله بل تعرض لتعديلات جديدة في عام 2000 في جانبيه التشريعي والتنفيذي خاصة دون القضائي الذي لم تمسه هذه التعديلات ولم تمر عليه من خلال جملة تعديلات اقترحها رئيس الجمهورية السابق (علي عبدالله صالح) شملت 15 مادة فضلا عن شطب مادتين واضافة مادة جديدة ، وقد تمت الموافقة عليها من قبل مجلس النواب، واقرت في استفتاء شعبي عام اجري في شباط 2001 من خلال حصولها على ما نسبته 72,91% من اصوات المقترعين .

تضمنت التعديلات الدستورية الجديدة تمديد ولاية كل من مجلس النواب من اربع الى خمس سنوات (مادة64) ، ورئيس الجمهورية من خمس الى سبع سنوات (مادة111) ، والغاء حق البرلمان في توجيه الحكومة (مادة92) ، والغاء الاستفتاء الشعبي عند قيام رئيس الجمهورية بحل مجلس النواب (مادة100) ، وتحويل المجلس الاستشاري الى مجلس للشورى وزيادة عدد اعضائه وتوسيع دائرة صلاحياته (مادة125) ، والحفاظ على البيئة التي تعد التزاما دينيا وواجبا وطنيا (مادة جديدة) ، والغاء المادة (158) التي لم يعد هناك مسوغ لوجودها حسب هذه التعديلات ، ومنح رئيس الجمهورية صلاحية الدعوة الى اجراء انتخابات عامة في حال حل مجلس النواب دون الحاجة الى اجراء استفتاء شعبي على حله ، والغاء حق الرئيس في اصدار مراسيم يكون لها قوة القانون في حالة حل مجلس النواب او عدم انعقاده (20) .

ثالثا : السلطة القضائية .

يمنح الدستور اليمني السلطة القضائية التي تعتمد مبادئ الشريعة الاسلامية استقلالية قضائية ومالية وادارية حسب المادة (149) ، وتعد النيابة العامة هيئة من هيئاته ، وتشمل المدونات القانونية الرئيسة كل من القانون المدني لعام 1992 ، وقانون العقوبات والجرائم الشرعية لعام 1994 ، والقانون التجاري لعام 1991 .

يقسم النظام القضائي في اليمن على ثلاث مستويات ، فعند قمة الهرم نجد المحكمة العليا التي تعد اعلى هيئة قضائية في البلاد ومهمتها تتحدد بالفصل في الدعاوي المرفوعة ضد كبار

مسؤلي الحكومة بدءا من رئيس الجمهورية حتي نواب الوزراء ، والفصل في الدعاوى المتعلقة بعدم دستورية القوانين واللوائح والانظمة وتنازع الاختصاص بين جهات القضاء والعمل كمحكمة استئناف نهائية لجميع قرارات المحاكم الادنى منها ، وتتشكل هذه المحكمة من ثمانية اقسام هي الجنائي والعسكري والمدني والعائلي والتجاري والاداري وفحص الاستئناف ، ويضم كل قسم خمس قضاة ما عدا القسم الاخير اذ يضم سبعة قضاة بما فيهم رئيس القضاة.

ويتوسط الهرم محاكم الاستئناف اذ توجد محكمة استئناف واحدة في كل محافظة فضلا عن العاصمة ، وتضم كل محكمة استئناف عادة اقساما منفصلة يضم كل منها ثلاثة اقسام تختص بالقضايا الجنائية والعسكرية والمدنية والعائلية ، واذا ما وصلنا الى قاعدة الهيكل الهرمي سنجد المحاكم الابتدائية التي تنتشر في اجزاء البلاد المختلفة بمعدل محكمة واحدة في كل منطقة مهمتها الفصل في جميع القضايا المدنية والجنائية والتجارية والعائلية ، ويتولى قاض منفرد الفصل في القضايا المعروضة على هذه المحاكم والتي يمكن استئناف قراراتها امام محاكم الاستئناف .

ويضم الهيكل القضائي ايضا مجلس القضاء الاعلى الذي يمثل السلطة الادارية للقضاء ، ويترأس هذا المجلس رئيس الجمهورية ويضم في عضويته وزير العدل ونائبه ، ورئيس قضاة المحكمة العليا ونوابه ، والنائب العام ، ورئيس هيئة التفتيش القضائي ، وثلاث قضاة كبار من قضاة المحكمة العليا (21) .

لا يقتصر النظام القضائي في اليمن على الهيئات المذكورة آنفا وانما يوجد هناك عدد من المحاكم ذات الصلاحيات المتخصصة مثل : المحاكم العسكرية ومحاكم الاحداث والضرائب والكمارك والعمل ، وتماثل آليات عمل هذه المحاكم آليات عمل المحاكم الابتدائية ، ويمكن استئناق قراراتها امام محاكم الاستئناف (22).

رابعا : اجهزة السلطة المحلية .

اعتمد اليمن تاريخيا حتى في حقبة تقسيمه نظام اللامركزية في ادارة حكم مناطقه المختلفة ، وهذا ما شجع السلطة السياسية من خلال مجلس النواب على اقرار قانون السلطة المحلية في العام 2000 الذي يعتمد اللامركزية الادارية والمالية بوصفه اساسا لنظام الادارة المحلية ، وينص هذا القانون على اعتماد نمط توزيع موارد الموازنة العامة بين السلطات المحلية والادارية ،

وادماج السلطة المحلية المسؤولة عن التخطيط والتنمية والادارة في هيئة منتخبة هي المجلس البلدي ، وعقد مؤتمر وطني سنوي بدعوة من رئيس الوزراء لمراجعة وضع اللامركزية على صعيد البلاد ، واحتفاظ السلطات المحلية بالايرادات المجباة محليا بعد ان كانت الحكومة سابقا تجبي هذه الايرادات المتأتية من الرسوم والضرائب وتتحكم في توزيعها على ميزانيات السلطات المحلية مما ادى الى تأخير تنفيذ مشاريع التنمية المحلية .

تعرض قانون السلطة المحلية لانتقادات داخلية وخارجية تركزت ابرزها في : عدم توسيعه ليشمل انتخاب المحافظين ومديري المديريات في المحافظات ، وافتقار الحكومة للبنية التحتية اللازمة لأجراء انتخابات بلدية فاعلة وصحيحة ، وعدم قدرتها على توفير الضمانات المتاحة للسلطات المحلية لحمايتها من تعسف الحكومة المركزية او المحافظين في حال عزلها للمجالس المحلية او حلها (23) ، واضفاءها الطابع المؤسسي على نظم المحسوبية ، وتشجيعها مواصلة تطوير النزعة المناطقية على حساب الحكومة المركزية ، واعترافه الضمني بأن المناطق النائية خارج نطاق سيطرة الحكومة المركزية.

ان الاهداف المتوخاة بنظر الدولة من قانون السلطة المحلية هو تعزيز الاستقرار السياسي في البلاد من خلال السيطرة على مناطق كانت تعد عصية على الحكم والحيلولة دون ظهور بقاع اخرى ، وتوجيه اهتمام الحكومة للمهام الوطنية الكبيرة مثل سن التشريعات ووضع الاهداف الاستراتيجية ومتابعتها ، والتخلي عن مسؤولية توفير الخدمات مثل بناء الطرق والمدارس ومراكز الرعاية الاجتماعية للسلطات المحلية التي ستمُول مشروعاتها من مواردها المحلية والموارد المركزية التي يوفرها النظام لها (24) ، وترسيخ التجربة الديمقراطية على مستوى البلاد بأكملها ، وتفعيل الدور الرقابي للمواطن اليمني من خلال ممارسته لحقه الذي منحه اياه القانون في مسآلة رؤوساء الحكومات المحلية ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم عند اخلالهم بواجباتهم (25) .

تعرض قانون السلطة المحلية الى التعديل في العام 2008 في محاولة لتهدئة الاوضاع السياسية غير المستقرة وصلاح قصور الاداء المحلي ، ونصت التعديلات الجديدة على انتخاب المحافظ الذي سيكون بدرجة وزير بالاقتراع السري من قبل هيئة ناخبة تتكون من المجلس المحلي للمحافظة ومجالس المديريات فيها على ان يصدر تعيينه بمرسوم جمهوري بعد اعلان فوزه

، ويباشر مهامه بعد ادائه اليمين الدستورية امام رئيس الجمهورية ، كما نصت التعديلات على منح وزارة الادارة المحلية صلاحيات وضع الضوابط لأنتخاب المحافظين والادارة والاشراف على عملية الانتخاب .

لم تمر هذه التعديلات دون اعتراض فقد هاجمتها المعارضة وعدتها محاولة فاشلة لأمتصاص الغضب الشعبي ، واسترضاء المحافظات الجنوبية والشرقية الممتعضين من سياسة الاقصاء والتهميش التي تمارس ضدهم حكوميا من خلال انتخاب محافظين وليس تعيينهم لتحميل ابناء هذه المحافظات فشل اداء محافظيهم بدلا من رميها على الحكومة ، وتجاوز حالة السخط الدائمة والمستمرة من تعيين محافظين غير مرغوب فيهم .

تتضمن اسباب رفض المعارضة لهذه التعديلات من وجود حقيقتين هما : الاولى : اجراء الانتخابات بطريقة غير مباشرة يعني حصر الاقتراع بأعضاء المجالس المحلية في المحافظات والمديريات وليس عن طريق الشعب مباشرة ، والثانية : امتلاك حزب المؤتمر الشعبي العام لغالبية مقاعد المجالس المحلية سواء في المحافظات او المديريات بما يصل الى 85% من هذه المجالس كما يؤشر بشكل واضح انتفاء الفائدة المرجوة من دخول المعارضة الى هذه المجالس(26) .

المبحث الثاني : المتغيرات الداخلية المؤثرة على النظام السياسي في اليمن .

تركت هذه المتغيرات تأثيرا واضحا على النظام السياسي في اليمن الذي غرق في لجة بحر من الازمات هددت ومازالت مستقبله السياسي وأمنه الداخلي دافعة اياه الى طريق يبدو كارثيا اذا لم يتدارك قدرته على ايجاد حلول للتحديات التي تواجهه بأسرع وقت ممكن ، ويمكن تقسيم هذه المتغيرات الى :

اولا : المتغيرات السياسية – الامنية : ويتحدد ابرزها في :

1- التمرد الحوثي :

يمكن النظر الى المواجهات الصعبة ما بين الجيش اليمني وجماعة الحوثيين على انها ابرز التحديات التي واجهها النظام اليمني في السنوات الاخيرة ليس فقط لما سببته من حساسية داخلية بل لانها حملت بين طياتها بذور تدخلات اجنبية ، فهذه المشكلة بدأت تأخذ منحى اكثر خطورة بخروجها عن مسألة كونها حرية فكرية ودينية وخروج على الشرعية الى فضاء

ارحب لـه مكـونات صـعبة ومعـادلات اقليميـة حرجـة يمكنهـا ان تخلـط التـوازنات الهشـة في المنطقة.

تعـود جـذور الصـراع مـا بـين الحكومـة اليمنيـة والجماعـة الحوثيـة الى العـام 2004 عنـدما انـدلعت اولى المواجهـات العسـكرية الـتي اسـتمرت 6 سـنوات تخللتهـا 6 جـولات مـن القتـال الـذي نشـأ نتيجـة لمجموعـة متعـددة ومعقـدة ومركبـة مـن الاسـباب ترجعهـا الجماعـة الحوثيـة الى الاهمـال التنمـوي تاريخيـا لمحافظـة صـعدة ، وتـراكم المظـالم الاقتصـادية والاجتماعيـة لسـكان هـذه المنطقة ، والتمييز والاقصاء السياسي الذي يمارس ضد اتباع الطائفة الزيدية ، ومحاولة الحكومة اضعاف نفوذهم (الزيدية) من خلال دعم النشطاء السلفيين المتشددين الذين جرى نقلهم الى هذه المنطقة ، وسعي الحكومة المتواصل لتجنيد ابناء القبائل لمكافحة التمرد الحوثي .

امـا الحكومـة اليمنيـة فكانـت مدفوعـة بأسبابها الـتي قادتهـا الى شـن حـروب متواصـلة ضـد الحـوثيين مـن خـلال اتهـامهم بالسـعي الى اقامـة حكومـة ثيوقراطيـة (دينيـة) شـيعية في صـعدة ، ومحاولة الحوثيين احياء الامامة الزيدية التي حكمت البلاد لأكثر من الف عام والتي اطيح بها بأنقـلاب عسـكري في العـام 1962 ، كمـا سـعت الحكومـة اليمنيـة الى ربـط التمـرد الحـوثي بالحـرب الدوليـة علـى الارهـاب في محاولـة لحشـد الـدعم الـدولي لمصـلحتها (28) ، واتهامهـا بالسعي لأنشاء جماعة مسلحة ، واقامة مراكز ومجالس دينية دون الحصول على ترخيص من الدولة ، والتحريض على العنف ، والحصول على دعم كل من ايران وحزب الله ، ومحاولة نشر المذهب الشيعي (29) .

ان قراءة معمقة لواقع الصراع ما بين الحكومة والحوثيين تبرز بشكل واضح مبالغة الرئيس اليمـني الاسـبق (علـي عبـدالله صـالح) في تعظـيم خطـورة الحركـة الحوثيـة لغـايات كـان يرجوهـا وابرزهـا : ضـرب خصـومه في الـداخل ، وكسـب ود الـولايات المتحـدة والسـعودية ، وزيادة مكاسبه المتأتية من عمليات الحرب وتجارة السلاح (30).

يفـترض بالنظـام السياسـي اليمـني ان يعيـد فهـم صـراعاته الداخليـة مـن خـلال تجنـب اقحـام العامـل الخـارجي بوصـفه سـببا في مفاقمـة الصـراع ، والاعـتراف بوجـود ازمـات واخفاقـات علـى الدولة معالجتها ، واجراء تعديلات وتغييرات في قوانين الدولة لتحديد علاقة الدولة بمواطنيها

بصرف النظر عن الانتماءات العرقية والدينية ، وشمول اجزاء البلاد المختلفة ومواطنيها بالتنمية الاقتصادية والسياسية دون تمييز (31) .

2- الحراك الجنوبي .

ظهر الحراك الجنوبي على الساحة السياسية اليمنية بوصفه تعبيرا عن ازمة النظام السياسي في تعامله مع مواطنيه ، ورد فعل على سوء ادارة الوحدة اليمنية في العام 2007 ، وهو ما عبرت عنه مطالب المتظاهرين المتمثلة في مساواة اهالي الجنوب مع نظرائهم في الشمال في الوظائف ، وسلطة اكبر في عملية صنع القرارات المحلية ، والمزيد من السيطرة على الموارد الاقتصادية في الجنوب حيث يوجد اكبر حقول النفط اليمنية المسمى (المسيلة) في محافظة حضرموت .

دفع تعامل النظام السيء مع الحراك من خلال تجاهل مطالهم الى تغيير توجهاتهم السياسية من سلمية الى متطرفة ونقصد بها هنا المطالبة بأنفصال جنوب البلاد عن شماله***.

يمكن للحراك الجنوبي ان يهدد النظام السياسي اذا ما تعاون افراده مع تنظيم القاعدة ، اذ اعلن زعيم تنظيم القاعدة في اليمن (ناصر الوحيشي) تأييده لمطالب الحراك في الانفصال معربا عن امله في ان يرى دولة اسلامية في الجنوب ، وعلى الرغم من ان قادة الجنوب لا يشاطرونه هذا الحلم ، الا ان استمرار انشطة الحراك سيفاقم من حالة عدم الاستقرار السياسي مما يسهم في خلق بيئة يمكن في اطارها للقاعدة ان تعمق جذروها فيها وتنمو بقوة اكبر(32).

لا بد لبوادر الخلاف عندما تندلع بين النظام والحراك من مسببات نجمل ابرزها في : غياب المشروع الوطني الذي تصاحب وجوده رؤية استراتيجية وطنية ذات شقين ثقافي وتعليمي قابلة للتطبيق يمكنها الاسهام في الحفاظ على انجاز الوحدة وترسيخ قيمها ، وفشل السلطة في ادارة الملف الجنوبي بعد هزيمة الانفصاليين في حرب العام 1994 مع الشماليين ، واستغلال مؤسساتهم التي تم خصخصتها والاستغناء عن الآلاف من عمالها ، ونهب الاراضي العامة والخاصة بوصفها وسيلة للكسب والاستغلال غير المشروع ، وتعثر السلطة في ادارة المجتمع (33) .

ان الحيلولة دون تحول الحراك الجنوبي الى قوة تتوسل العنف منهجا وعملا يستلزم تضميد جراح توحيد اليمن ، والمشاكل السياسية التي غذت صعود الحراك ، واتباع خطوات سلمية وليس عسكرية بوصفها الوسيلة المثلى لحل المشكلة ، ورعاية جهود المصلحة الوطنية (34) .

3- تنظيم القاعدة :

اضحى اليمن منذ العام 2006 وهو تاريخ ظهور طلائع التنظيم قاعدة جديدة لتنظيم القاعدة ، ومركزا لأنطلاق عملياتهم ، وارضا لتجمعهم وتدريباتهم ، لا سيما بعد دمج فرعي القاعدة في اليمن والسعودية في العام 2009 تحت مسمى (تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب) تحت قيادة اليمني (ناصر الوحيشي) الذي تركزت اهدافه في محاربة نظامي الحكم في السعودية واليمن ، وتوسيع دائرة استهداف المصالح الاجنبية في المنطقة لا سيما الامريكية منها (35) .

ان عوامل مثل البنية القبلية المتماسكة في اليمن ، وميل اليمنيين الى العنف نتيجة لطبيعتهم القبلية والبدوية ، وانتشار الاسلحة بكثرة ، وحدود اليمن المفتوحة وقربها من الممرات المائية الاستراتيجية اي مضيق باب المندب ، وطبيعتها الجبلية الوعرة التي تجعل منها قلعة طبيعية منيعة وحصينة ، جعلها وجهة جذابة وملجأ آمنا لتنظيم القاعدة . ان مسببات مثل قدرة تنظيم القاعدة على تكييف رسالته مع التظلمات المستحكمة في اليمن ، وانتشار مشاعر الظلم والاستغلال بين اليمنيين (36) ، وتكامل منظومة الفقر والحرمان والكبت السياسي وانتشار الامية على نطاق واسع في اليمن ، وسطوة رجال الدين الذين يعينون انفسهم مرجعا للمجتمع ، فضلا عن العامل الخارجي المتمثل بالدعم السعودي الذي تتلقاه المراكز والمعاهد العلمية غير الحكومية التي يصل عددها الى نحو 130 معهد تضم آلاف من الطلاب كلها مسببات تساعد على تجذير تربة التطرف الديني التي تستغلها القاعدة لتجنيد انصارها (37) .

انتهجت الحكومة اليمنية في محاربة القاعدة على استراتيجية ذات بعدين ، البعد الاول منها كان داخليا تبلور من خلال دعوة الرئيس اليمني الاسبق (علي عبدالله صالح) الى الحوار ونبذ العنف ، واعلان الحكومة تنفيذ قانون جديد لمكافحة تمويل الارهاب ، واتخاذ اجراءات احترازية لمنع تسلل عناصر القاعدة الى داخل البلاد ، ومعالجة مشكلة المراكز والمعاهد العلمية

غير الشرعية التي تسهم في انتشار التطرف ، اما البعد الثاني فتركز على محاولة اليمن الحصول على تأيدد اقليمي ودولي لا سيما الامريكي منه لمحاربة خطر الارهاب (38) .

4- القرصنة وأمن الحدود :

اصبح اليمن الذي لم يستطع تأمين حدوده نقطة عبور رئيسة للأسلحة والمخدرات والعمالة غير المشروعة وعمليات التهريب الاخرى من شرق افريقيا الى دول الخليج العربي عبر السعودية ، وقد وجدت تجارة السلاح التي راجت تجارتها في اليمن في السنوات الاخيرة بيئة مناسبة وسوقا مهيأة لتقبل بضاعتها مستفيدة من الاستعداد الفطري عند اليمنيين لأقتناء السلاح (39) .

ان اسبابا مثل الارباح الطائلة التي يجنيها المهربون وموظفي الدولة من خلال التساهل مع دخول البضائع المهربة وسهولة الحركة عبر الحدود البرية والبحرية في ظل ضعف الرقابة الحكومية ، وتعقد الاجراءات الكمركية ، والانفلات الاداري والامني ، وضعف وسائل التوعية بأضرار التهريب على حياة المجتمع ، وعدم وجود اتفاقات مع الدول المجاورة حول مكافحة التهريب (40) هو من اسهم في انتشار هذه الظاهرة .

اما اعمال القرصنة فكان لها تأثير سلبي ومضاعفات على اليمن اذ كلفتها خسائر تقدر بـ150 مليون دولار في مجال نفقات الامن وزيادة اقساط التأمين ، ونحو 200 مليون دولار من ايرادات الصيد المفقودة وغيرها من الايرادات .

ان تأمين الحدود الوطنية لا يتم الا من خلال تعزيز وحدات حرس الحدود بالتنسيق مع الدول الاقليمية المجاورة خاصة السعودية وعمان ، وتجهيزه بالمعدات اللازمة ، وتدريب افراده تدريبا جيدا (41) .

5- ثورة العام 2011 :

شجع نجاح الثورتين التونسية والمصرية الشباب اليمني وحفزه على السير في طريق الثورة ومحاكاة الاساليب ذاتها التي استخدمها شباب الثورتين من خلال الدعوة الى القيام بتظاهرات في الخامس عشر من كانون الثاني / يناير 2011 رفعت شعارات مطالبة بتغيير النظام ، والتنديد بالفساد المستشري في البلاد ، وسيطرة الرئيس اليمني الاسبق (علي عبدالله صالح) وافراد اسرته المقربين على مفاصل الدولة الرئيسة ، وغلاء المعيشة ، وانسداد الافق السياسي .

هناك اسباب عدة ادت الى اندلاع هذه التظاهرات مثل شخصنة السلطة والفساد ، والاحتجاجات الممتواصلة منذ ما يقرب من عقد من الزمان للمطالبة بأصلاحات في بنية النظام (42) ، والمظالم الاقتصادية التي وسعت الفجوة ما بين الاغنياء والفقراء ، والصراعات السياسية المستمرة في البلاد والتي افقدت الدولة سيطرتها على بعض المناطق ، والتعديلات الدستورية التي اقترحها حزب المؤتمر الشعبي العام والتي تقضي بعدم تحديد الفترة الرئاسية مما يسمح للرئيس صالح الترشح مرة اخرى ، وقد يصبح رئيسا للبلاد مدى الحياة .

اتخذت التظاهرات التي قادها الطلاب ونشطاء المجتمع المدني في بادئ الامر طابعا سلميا، مطالبة بضرورة تنحي الرئيس صالح عن السلطة لكن احزاب اللقاء المشترك كان لها رأيا آخر هو المطالبة بأصلاحات سياسية جوهرية ، لكن الرد العنيف الذي واجه به النظام احتجاجات المتظاهرين سمح بتغيير موقف المعارضة وانضمامها الى مطالب المحتجين .

استخدم النظام فضلا عن القمع الذي واجه به المتظاهرين ، التعبئة المضادة لمؤيديه الذين قاموا بتظاهرات حاشدة لأظهار دعمهم للرئيس، والاغراءات الاقتصادية المتمثلة بالوعد بتحسين الاحوال المعيشية من خلال زيادة الضرائب وتخفيض ضريبة الدخل، والغاء الرسوم الجامعية، وتوسيع برنامج الرعاية الاجتماعية، وايجاد وظائف للخريجين الجدد، وتقديم تنازلات سياسية من خلال تسوية سياسية لحل مشاكل البلاد ، وتقوية صالح للولاءات القبلية لدعم قاعدة حكمه.

لم تنجح المبادرات العديدة االتي التي طرحها الرئيس صالح لحل الازمة السياسية المتصاعدة في البلاد (43) ، فجاءت المبادرة الخليجية لحل الازمة السياسية **** بمثابة المنقذ الذي جنب اليمن المزيد من الفوضى والمشاكل ، اذ اسهمت في اخراج الرئيس صالح من السلطة وتسليمها الى نائبه (عبد ربه منصور هادي) ، واجراء انتخابات توافقية تعيد انتاج النظام القديم من خلال بقاء الاشخاص والشركاء والفاعلون والمؤسسات انفسهم ، فكل ما تغير هو هرم السلطة ، وكل ما جرى هو تجميل صورة النظام القديم ليس الا (44) .

تمكنت الثورة اليمنية بصمود ابناءها وتضحياتهم من توحيد مجتمعا سياسيا مجزءا ، ومجتمعا اهليا مقسما ، واحداث اختراق في جسد المعارضة السياسية وجذبها لمشروع المتظاهرين الحقيقي ، فضلا عن احداث اختراق مماثل في صفوف المجتمع الاهلي التقليدي

واخراجه من توازناته واصطفافاته العصبية ، وفرضت احكامها على البنى السلطوية ، واحدثت في تماسكها شروخا حادة في دائرة النظام الضيقة (45) .

ثانيا : المتغيرات الاقتصادية :

يتعرض اليمن منذ سنوات عدة لتحديات اقتصادية بالغة الصعوبة اوصلت البلاد الى مستوى الازمة الاقتصادية التي باتت نتائجها تتفاقم لدرجة جعلت البلاد بأمس الحاجة الى المساعدات الخارجية لحل مشاكلها الاقتصادية ، اذ قُدر حجم الخسائر التي تكبدتها البلاد بعد اندلاع الثورة اليمنية في العام 2011 الى نحو 22 مليار دولار شملت الاضرار التي لحقت بالقطاعات التجارية والاستثمارية والبنية التحتية ، وتفجير انابيب النفط ، وتدمير المؤسسات الحكومية ، كما اصاب الجمود قطاعات مهمة في البلاد مثل السياحة والبناء والتشييد وارتفاع نسب البطالة ، وتدني قيمة الريال اليمني بسبب لجوء الحكومة الى سياسة الاصدار النقدي الجديد وهشاشة الوضع المالي للبلاد الذي يعد تراجع الاحتياطي الاجنبي من العملة الصعبة الى 2,7 مليار دولار في العام 2011 احد اسبابه ، والذي صاحبه تدني مستوى الخدمات الاساسية مثل المياه والكهرباء وامدادات الوقود .

ان تدهور الوضع الاقتصادي ودخوله مرحلة المستقبل الغامض او الموت السريري او حتى مرحلة الانهيار على حد وصف احد الخبراء المختصين بالاقتصاد اليمني (46) يمكن ان نعزوه الى اسباب عدة ابرزها :

1- استنفاد الموارد الطبيعية الحيوية :

اذا ما امعنا النظر في الاقتصاد اليمني نجده يعتمد بشكل كبير على النفط الذي يشكل الركيزة الاساسية لبناء الاقتصاد الوطني اذ تراوحت نسبة اسهامه في السنوات العشر الاخيرة في الناتج المحلي الاجمالي ما بين 20 – 35%، وفي الصادرات ما بين 90 – 95 % ، وفي تمويل الخزانة العامة ما بين 55 – 75 % ، كما تشكل الواردات النفطية ما نسبته 60% في المتوسط من اجمالي ايرادات الموازنة العامة للدولة فضلا عن كونه موردا مهما للنقد الاجنبي في البلاد (47) .

يساعد النفط في اليمن في ظل غياب مؤسسات الحكم المستقرة في الحفاظ على شبكات رعاية واسعة ، وتوازن المصالح المتنافسة ما بين مختلف القبائل واصحاب المصلحة الآخرين ،

الا ان انتاج هذا النفط بدأ يتناقص في السنوات الاخيرة من 45 الف برميل يوميا في العام 2003 الى 280 الف برميل يوميا في العام 2009 ، ثم الى 268 الف برميل يوميا في العام 2010 و260 الف برميل في العام 2011 ، ويتوقع الخبراء ان يستمر انتاج النفط اليمني بالتراجع بمتوسط سنوي قدره 6,5% مما يهدد بنضوب النفط في العام 2017 ما لم يتم العثور على اكتشافات جديدة ، ولا يشمل التراجع الانتاج وانما سيتعداه الى الاحتياطي النفطي الذي يبلغ حاليا 2,8 مليار برميل والذي من المتوقع ان تستنفد في السنوات الخمس القادمة .

لقد ترك تراجع انتاج النفط الذي تسببت فيه فضلا عن نضوبه ، غياب استراتيجية طويلة الاجل لقطاع الطاقة ، وعدم تنظيم اتفاقيات اقتسام الانتاج وتحديثه ، آثارا سلبية على الاقتصاد اليمني (48) تمثلت في ارتفاع العجز في الميزانية الحكومية للسنة المالية 2012 – 2013 بنسبة 72% عن العام الماضي ليصل الى 562 مليار ريال (2,62مليار دولار) ، وازدياد حجم الانفاق العام في ميزانية 2012 – 2014 بنحو 2,7 تريليون ريال (12,56مليار دولار) عما كان في العام 2011 اذ كان 1,84 تريليون ريال (8,6 مليار دولار) ، اما خسائر انتاج النفط بسبب الاعمال التخريبية فقد قدرت بنحو 1,7 مليار دولار للمدة ما بين نهاية العام 2011 والربع الاول من العام 2012 (49)

ان نضوب النفط وصعوبة ايجاد بدائل جديدة يشكل مصدر قلق للنظام السياسي لا سيما بعد فشل تخفيض الميزانية ، اذ عليه ان يستعد لمرحلة اقتصاد ما بعد النفط التي تحتاج الى جهود مضاعفة لبناء اقتصاد قابل للنمو.

لا يشكل نضوب النفط لوحده مصدر قلق للنظام بل يماثله في ذلك نضوب المياه التي تتناقص كمياتها بشكل كبير نتيجة لأرتفاع الاستهلاك المحلي ، وسوء ادارة المياه والفساد ، وعدم وجود سيطرة على الموارد ، واستحواذ القطاع الزراعي على 93% من اجمالي المياه المستخدمة اذ تستنزف نسبة زراعة القات لوحدها 30% منها ، وسوء استخدام تقنيات الري، فالمياه الجوفية التي يتم ضخها للأستخدامات المختلفة تشكل ضعف معدلات تغذية مخزون هذه المياه مما يؤدي الى تزايد الخلل في الميزان المائي وتردي نوعية هذه المياه .

وعلى وفق تقرير منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة تعد اليمن من اكثر بلدان العالم فقرا بالمياه(50) ، ومعدلات نصيب الفرد من توافر المياه تعد الادنى على الصعيد العالمي ، اذ لا تتجاوز 11% من نصيب الفرد في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، و2% من معدل نصيب الفرد في العالم ، كما تفتقد اليمن وجود مصادر مائية دائمة مثل الانهار والينابيع ، فضلا عن قلة سقوط الامطار التي تعد الادنى عالميا ، اذ لا تتجاوز معدلات سقوطه السنوي ما بين 50 – 1200 ملم.

تركت مشكلة تناقص المياه انعكاسات سلبية مباشرة واخرى غير مباشرة على الاقتصاد اليمني من خلال اضراراها بالقطاع الزراعي الذي تناقصت انتاجيته ، واعاقتها للمشاريع التنموية ، وتسببها في ظهور نزاعات اجتماعية في كثير من مناطق اليمن ، واذا لم تتخذ الاجراءات الضرورية لمعالجة هذه المشكلة فأنها ستزداد خطورة على المدى البعيد وقد تضيف الى المشاكل القائمة مشاكل اخرى اكثر تعقيدا .

لم تتوان الحكومة اليمنية عن ايجاد السبل الكفيلة لايجاد حل لهذه المشكلة ، لذا بادرت الى تطبيق نظام اللامركزية في توزيع خدمات المياه والصرف الصحي ، اذ ستتحمل هذه المحافظات المسؤولية نيابة عن الحكومة ، وانشاء شركات محلية في مختلف المحافظات اليمنية لأدارة الموارد المحلية (51) .

2- الفقر :

هناك شبه اجماع بين الدارسين لظاهرة الفقر على انها ظاهرة ذات ابعاد متعددة ، وان تشكُلها يعود الى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والدينية ، وتتمثل هذه الظاهرة المركبة والمتعددة الابعاد في قلة اشباع الحاجات الاساسية للأسرة والافراد من ناحية ، وتضييق فرص تحسين مستوى المعيشة من ناحية اخرى ، كما انها تختلف بأختلاف الزمان والمكان واختلاف طبيعة السكان وخصائصهم (52) .

غدا الفقر في اليمن الذي وصلت نسبته الى حوالي 70% مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية ، تضافرت عوامل عدة في صنعها وخلقها منها : قصور الموارد الاقتصادية المتاحة عن الوفاء بالاحتياجات المحلية وسوء استخدامها ، مما دفع اليمن في الاعتماد على الدول الاخرى في تأمين احتياجاته الاساسية والكمالية على حد سواء ، وتزايد حدة الاختلالات

الهيكلية في الاقتصاد اليمني ، والانعكاسات السلبية لسياسات الاصلاح الاقتصادي مثل سياسات رفع الدعم ، وزيادة اسعار السلع والخدمات الحكومية ، وتخلي الحكومة عن سياسة التوظيف ، وتحرير اسعار الصرف وغيرها التي ادت الى ازدياد اعداد الفقراء (53) ، وعدم القدرة على استيعاب اعداد متزايدة من السكان في سوق العمل المحلية، وانتشار ظاهرة مضغ القات والتي تدفع نحو تقلّص الانتاجية حيث تخصص الكثير من الاراضي الزراعية لزراعة القات مما ادى الى انخفاض قدرة البلاد على زراعة المحاصيل الزراعية الضرورية والاضطرار الى استيرادها من الخارج ، كما ان مضغ القات يؤدي الى استنزاف الموارد ، واستهلاك حصة متزايدة من ميزانية الأسر .

هذه الاسباب مجتمعة ادت الى ازدياد اعداد الفقراء الذين وصل عددهم الى حوالي 5 ملايين شخص مما جعل اليمن افقر البلدان العربية ، ومعدل سوء تغذية الاطفال فيها هو من بين اعلى المعدلات في العالم ، مما دفع العديد من اليمنيين الى الاكتفاء احيانا بوجبة واحدة في اليوم ، والحد من استهلاك البروتين ، والبحث عن فرصة عمل ثانية ، وبيع ممتلكاتهم الشخصية (54) .

اعدت الحكومة اليمنية خطة لتخفيف حدة الفقر في البلاد وبدأت بتطبيقها منذ العام 2003 وهي ترتكز على اربعة محاور اساسية هي : زيادة النمو الاقتصادي ، وتنمية الموارد البشرية ، وتحسين البنية التحتية ، وتوفير الحماية الاجتماعية والحكم الجيد والادارة والمشاركة والتعاون (55) .

3- البطالة :

مع دخول عقد التسعينيات من القرن الماضي اخذت البطالة في اليمن تتفاقم لدرجة جعلت منها مشكلة مستحكمة ، اذ يدخل سوق العمل ما يقارب 25 الف شخص سنويا ، ومع الارتفاع المتزايد في السكان ، وضعف الاقتصاد ، والافتقار الى التنمية فأن هذا الرقم مرشح للصعود ، ويدعم هذه التوقعات اعتراف مسؤولين يمنيين بأن الحكومة المركزية غير قادرة على توظيف جميع الباحثين عن فرص عمل ، فضلا عن عدم قدرة القطاع الخاص على كبح الركود، وخشية الحكومة من استغلال العاطلين عن العمل من قبل الجماعات المتطرفة ، فالصعوبات الاقتصادية برأي الحكومة يمكنها ان تفاقم من مشاكل البلاد الامنية (56) .

لظاهرة البطالة كما لغيرها اسباب مختلفة يمكن اجمالها بما يأتي :

1- عودة الآلاف من العمالة اليمنية العاملين في دول الخليج الى اليمن بعد حرب الخليج الثانية في العام 1990 قُدرت اعدادهم بنحو 731 الف شخص ، مما ولد ضغوطا على سوق العمل .

2- تزايد معدلات النمو السكاني والذي يزيد بدوره من نسب القادرين على العمل .

3- الاختلال في الهيكل التعليمي من خلال توجيه اهتمام الدولة نحو التعليم الجامعي دون التعليم الفني والمهني ، اذ اسهم هذا الاختلال في وجود نقص في خريجي التعليم الفني واختناق سوق العمل بسبب نقص اعدادهم ، وحدوث بطالة بين خريجي التعليم الجامعي .

يتطلب حل مشكلة البطالة اتخاذ ما يأتي : زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي لاستيعاب اكبر عدد ممكن من العمالة ، والحد من هجرة الفلاحين الى المدينة ، والتوسع في مجال الاكتشافات النفطية وتنفيذ المشاريع المتعلقة بهذا القطاع ، وتحسين دور البنوك ، وتوفير الحوافز الاستثمارية لأصحاب رؤوس الاموال من خلال تقديم التسهيلات المصرفية ، وتخفيض الفوائد على قروض المشاريع التي تستوعب عمالة كثيفة ، وايجاد اسواق للعمالة اليمنية الفائضة عن حاجة البلاد من خلال تحسين العلاقة مع الدول العربية عامة والخليجية خاصة(57) .

4- الفساد المالي والاداري :

تعاني اليمن كغيرها من الدول النامية من ظاهرة الفساد التي تستشري في مفاصل الدولة كافة والتي ادت الى اعاقة المشاريع الاستثمارية ، وتراجع النمو الاقتصادي ، واستنزاف موارد الدولة والعبث بالمال العام ، وهذا ما اكده تقرير اللجنة المالية في مجلس النواب الذي ذكر " ان هناك ثغرات ادارية ومحاسبية في تحصيل الاموال العامة مما جعلها عرضة للأختلاس والنهب من قبل ضعاف النفوس " ، كما قّدر ديوان المحاسبة اليمني نسبة 30% من ايرادات الحكومة لا يتم ايداعها في حسابات الحكومة .

يتأتى الفساد في اليمن من مصادر مختلفة هي : عملية وضع الميزانية الوطنية ، ونظام المشتريات ، والنظام العسكري – التجاري ، وجهاز حزب المؤتمر الشعبي العام ، وتجارة المنتجات النفطية المكررة في السوق السوداء ، وعمليات التهريب التي تتساهل الجهات الرسمية تجاهها .

وعلى الرغم من اتخاذ اليمن خطوات جدية في سبيل الحد من الفساد مثل سن قوانين خاصة بعمليات غسيل الاموال والشفافية المالية ومكافحة الفساد ، وانشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ، الا ان مكافحة الفساد بحاجة الى ارادة سياسية قوية ومن دونها تفشل اي عملية للأصلاح الاداري بجوانبه الثلاث التنظيمي والقانوني والادارة المحلية ، وتفعيل القانون ، وتقديم المتهمين للقضاء (58) .

ثالثا : المتغيرات المجتمعية : ويتحدد ابرزها في :

1- تعقيدات النظام القبلي :

تمثل القبيلة في اليمن وحتى الوقت الحاضر العمود الفقري للبنية الاجتماعية ، فأمام رسوخها واصرارها على الاستمرار ومغالبة كافة الاساليب المتبعة ضدها من اجل تقليص نفوذها ، لم تجد الابنية الاجتماعية والمؤسسات الحديثة بدأً من التعامل معها اما خضوعا لبعض شروطها او تحايلا على دورها او توظيفها سياسيا واجتماعيا لخدمة السلطة وبعض الاحزاب ، وعلى الرغم من محاولة الدولة تحديث البلاد بأدخال المظاهر العصرية فيه لتجاوز البنية التقليدية للقبائل ، لكن هذا التقدم يبدو بطيئا للغاية ، اذ لا زالت القبائل تحتفظ بدور اجتماعي وسياسي مؤثر .

تتجلى ابرز مظاهر هذا الدور في : ترؤس الرموز القبلية لقيادات الاحزاب السياسية التي من المفترض ان تكون بديلا للأنتماءات الضيقة السائدة في المجتمع ، فالطابع القبلي والاسري والمناطقي وليس اهداف الحزب هو الطابع الطاغي على معظم قيادات الاحزاب السياسية بوصفه معيارا للأنتماء ، وفي حال انفصال احدى قيادات الحزب تتبعه كوادره المؤيدة تلقائيا(59) ، واستمرار الوعي العصبي وتوقده بمضامينه التعاونية والتعاضدية لدى بعض القبائل ، وقدرة هذ القيادات ونجاحها في تجميع مصالح اعضائها والتعبير عن مطالبهم ، وامتلاكها لآليات فاعلة تمكنها من صد العنف الموجه ضدها ، ودرء الاعمال القهرية والقمعية

التي تمارسها السلطة تجاهها ، وتمكنها من عقد تحالفات قبلية – قبلية ، وسعي النظام السياسي الى استرضاء بعض القبائل التي تستوطن مناطق جغرافية مهمة خاصة عندما تتعرض الدولة لخطر العدوان الخارجي ، والثقل السياسي الذي يتميز به بعض زعماء القبائل القاطنين في مناطق محاذية لدول الجوار الجغرافي والذين يستطيعون من خلاله ممارسة دور سياسي ضاغط على النظام السياسي ، اذ تسعى دول الجوار الى ارضائهم واستمالتهم عن طريق الاغراءات المادية ، ومحاولة استخدامها كعامل ضغط سياسي لتنفيذ مخططاتها واهدافها في اليمن (60) .

اذن تجمع القبيلة بتأثيراتها تلك بعضا من سمات الحزب السياسي وجماعات المصلحة ، فهي تسعى للوصول الى السلطة وتشارك في عملية صنع القرار السياسي اليمني بشكل مباشر وهذه احدى سمات الحزب السياسي ، وهي تسعى الى التأثير في صنع القرارات السياسية بما يحقق مصالحها وهذه احدى سمات جماعة الضغط (61) .

واذا ما تساءلنا عن سبب استمرار الظاهرة القبلية في اليمن نجدها تتجسد اولا : في العامل الجغرافي فالطبيعة الجغرافية للبلاد بما تحويها من جبال وعرة تفصل ما بين اقاليمها ومناطق معزوة يستعصي على الدولة فرض سيطرتها عليها مما يعطي الفرصة للقبيلة لتكوين الكيان الاجتماعي الذي يوفر الحماية والخدمات لأفراده ، وثانيا في العامل السياسي الذي غذى بقاء القبيلة بسبب حاجة الدولة لها (62) ، ولجوء القبائل الى استراتيجية بناء التحالفات مع غيرها من القبائل للحد من الصراعات فيما بينها (63) .

2- قصور النظام التعليمي :

على الرغم من تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي والاداري في اليمن ابتداءا من العام 1995 الذي كان يهدف الى توحيد التعليم في جميع مدارس الدولة والتخلص من ازدواجية التعليم التي ظلت سائدة بعد قيام دولة الوحدة بوجود نظامين تعليميين في شمال البلاد وجنوبه، وتوحيد مناهج التعليم وتطويرها (64) الا ان الامية ما زالت متفشية في اليمن فنسبة من لا يعرفون القراءة والكتابة تصل الى 50% فيما تصل نسبة الامية بين الاناث الى حوالي 70% اذ تنخفض نسبة الملتحقات بالمدارس الابتدائية والثانوية الى النصف بسبب صعوبة الحصول على الفرص التعليمية .

يعاني هيكل النظام التعليمي من اوجه قصور مختلفة منها : عدم كفاية المدرسين المؤهلين للتدريس ، وعدم كفاءة ما يقارب نصف عدد المدرسين الموجودين في البلاد ، وسيطرة رجال الدين بموافقة الحكومة لمدة محددة بعد قيام دولة الوحدة على التعليم في اليمن (65) ، وصعوبة تمويل عملية الموارد البشرية ، اذ تعاني ميزانية التعليم نقصا حادا في مواردها ، حتى ان متوسط ما ينفق على الطالب اليمني في السنة الواحد يصل الى 200 دولار سنويا مقارنة بطلاب الدول المجاورة الذين يصل متوسط ما ينفق عليهم في السنة 20 ضعفا عن ما ينفق على الطالب اليمني (66) .

ان النمو السكاني الذي تصاعدت وتيرته في اليمن بعد العام 1990 حاملا معه ضغطا على النظام التعليمي اجبر النظام على البحث عن ايجاد مخرج لأزمة التعليم قبل ان تتفاقم تاركة آثارها السلبية عليه ، اذ سعت الحكومة في خطتها التعليمية التي سيجري تطبيقها على مدى 15 عاما الى تحسين النظام التعليمي من خلال العمل على اعادة تدريب اكثر من 90 الف مدرس ابتداءا من العام 2009 ، وتعزيز مدارس الدولة والمدارس الاسلامية المستقلة ، وتوحيد المناهج الدراسية لتعزيز تدريس مجموعة من المواد الاساسية ، وزيادة فرص حصول الفتيات على التعليم ، وزيادة الرقابة على المدارس كافة ، وتنفيذ نظام اختبار وطني (67) .

اذا ما توخت الحكومة اليمنية تحسين نوعية التعليم فأن اهم الخطوات التي من المفترض ان تخطوها في هذا المجال هي : رفع مستوى الأداء في المدارس ، وتزويدها بالوسائل والمعدات التعليمية الحديثة وتدريب الطلاب عليها ، وتشجيع القطاع الخاص على الاسهام بدور اكبر في العملية التعليمية ، وتطوير البحث العلمي بما يتناسب مع احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد (68) .

3- النمو السكاني المتسارع :

تعد اليمن من الدول المعروفة بأمتلاكها لأعلى نسب النمو السكاني في العالم والتي تصل الى ما يزيد قليلا عن 3,4%سنويا ، بهذه النسبة يكون نسبة من هم دون سن 24 عاما اكثر من ثلثي السكان ، وتشير التوقعات الى ان عدد سكان اليمن سيصل الى اكثر من 40 مليون نسمة خلال العقدين القادمين (69) .

وترجع الزيادة الكبيرة في اعداد السكان الى مسببات مختلفة منها : سيادة الاقتصاد الزراعي الذي يدفع الاسر الفلاحية الى انجاب المزيد من الاطفال بوصفهم قاعدة يستند عليها هذا الاقتصاد ، ويسهم في ادامة هذا التصور انتشار الأمية والفقر ، وتدني مكانة المرأة اجتماعيا ، وضعف شبكة الامان الاجتماعي ، وتدني مستويات طموح الافراد لتحسين اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بسبب انعدام فرص الحراك الاجتماعي في مجتمع يسود بناءه الجمود.

يترك تزايد السكان في مجتمع يسوده الفقر آثار سلبية واضحة على خطط التنمية الاقتصادية من خلال ضغطه على موارد الدولة والموارد الطبيعية خاصة المياه اذ تعاني اليمن شحة واضحة فيه ، وعرقلة نهوضها الاقتصادي ، وخلقه لمشكلات اقتصادية واجتماعية وبيئية يمكن ان تزداد خطورتها على المدى البعيد ، فالنمو السكاني يفترض ان يقابله نمو حقيقي في الاقتصاد يفوق معدل النمو السكاني لأنه يتطلب زيادة الانفاق ليس لتوفير المتطلبات الآنية فحسب وانما لتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم .

ان تسارع النمو السكاني مع تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وركود في الحراك الاجتماعي يمكنه ان ينذر بكارثة في اليمن تنعكس تأثيراتها السلبية على مناحي الحياة كافة(70) .

المبحث الثالث : مستقبل النظام السياسي اليمني في ضوء التحديات الراهنة .

افضى توقيع كل من الحكومة والمعارضة على المبادرة الخليجية لحل الازمة اليمنية في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 بعد موجة من المظاهرات العارمة التي استمرت ما يقارب السنة الى دخول اليمن المرحلة الانتقالية بكل تحدياتها وتجلياتها المتمثلة بتكوين اللجنة العسكرية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني التي اعقبها اجراء انتخابات اوصلت نائب الرئيس السابق (عبد ربه منصور هادي) للسلطة في 21 شباط / فبراير 2012 .

لا يعني بلوغ اليمن المرحلة الانتقالية ان طريقها سيكون مفروش بالورود ، بمعنى انه لن يكون قادرا على تجاوز مشكلاته الصعبة بسهولة على الرغم من وجود دعم عربي ودولي معنوي لعملية التحول الديمقراطي ، ووجود مؤشرات على ارض الواقع تبعث على التفاؤل مثل: عدم انجرار اليمنيين الى العنف اثناء ثورة 2011 واحتفاظهم بسلمية تظاهراتهم ،

ونجاحهم في تجنب الانجراف في اتون الحرب الاهلية على الرغم من انقسام الجيش والقبائل والاحزاب واركان النظام بين مؤيد ومعارض للثورة ، وقدرتهم في الحفاظ على وحدة بلادهم من الانقسام على الرغم من توفر الفرصة السانحة لذلك مثل ضعف السلطة المركزية وانقسام الجيش ، واصطفاف الجيش والشعب والقبائل في مواجهة التنظيمات الارهابية التي استغلت تدهور الوضع الامني لتنفيذ مخططاتها .

لا يستطيع اكثر الخبراء المختصين بالشأن اليمني تفاؤلا تخطي حقيقة جسامة المهمة التي يواجهها النظام السياسي اليمني الجديد الذي امامه عدد من الملفات الشائكة التي تستوجب الحل الجدي السريع قبل ان تتفاقم وتغدو عصية على الحل ، فقضية الحراك الجنوبي والحوثيين واللتان تعدان من اخطر القضايا التي تهدد وحدة التراب اليمني هما بحاجة الى معالجة جدية من خلال محاولة اقناع هذه القوى بالأشتراك في مؤتمر الحوار الوطني ، على ان تكون هناك جدية من هذه القوى والقوى الاخرى المشاركة في الحوار في التوصل لحلول جذرية لهاتين القضيتين ، لأنه بخلاف ذلك لن يكون امام الحراك الجنوبي اما الأستمرار في النضال السلمي او حمل السلاح ، اما الحوثيين فلن يكون امامهم من حل سوى الاستمرار في حمل السلاح والذي سيستنزف مقدرات الدولة المادية والبشرية (71) .

وينطبق الحال ذاته على ملف الجماعات الارهابية لا سيما تنظيم القاعدة الذي يستوجب حله من خلال اتباع وسائل ومناهج مختلفة منها : اعطاء الجيش مزيدا من الدعم المحلي والعربي والدولي من خلال اعادة الوحدة الى صفوفه بعد ان طالته الانقسامات اثناء ثورة 2011 ، وبناءه او اعادة هيكلته على اسس سليمة لكي يكون قادرا على اداء مهامه بشكل سليم ومواجهة التحديات التي تواجهه (72) ، وتجنب الاعتماد المفرط على القوة الصارمة ، والتركيز على العمليات ذات الاهداف المحددة والقوة الناعمة والمبادرات التنموية لتعزيز صمود المجتمعات المحلية ازاء الافكار المتطرفة ، ومقاومة الوسائل التي تستخدمها الجماعات الارهابية في جذب اعضاء جدد لتنظيماتها ، ودعم مبادرات مكافحة التطرف والعنف التي تقوم على الحوار ، وتطوير عمل الاجهزة الامنية وتعزيز كفاءتها وحثها على الالتزام بمعايير حقوق الانسان عند التعامل مع المتهمين اوالسجناء من اجل اعادة تأهيلهم

وابعادهم عن العنف والتطرف ، وتعاون اليمن مع الدول المجاورة لها لمحاربة تنظيم القاعدة (73) .

يستحق الاقتصاد اليمني اهتماما عاجلا ، فعلى الرغم من وضع النظام السياسي للأهداف العامة لأصلاح الوضع الاقتصادي المتردي في البلاد الا انه ليس من الواضح كيف يمكن لأي منهما ان ينفذ ، وتتحدد الأهداف في : محاولة دمج اليمن في مجلس التعاون الخليجي ، وتشجيع التنقيب عن النفط والغاز ، وتشجيع الأستثمار الأجنبي في قطاعات اخرى غير قطاع الطاقة ، وزيادة المساعدات والمعونات الأنمائية ، وأصلاح بيئة الأعمال التجارية ، ومعالجة النمو السكاني والتوسع في توفير الفرص التعليمية .

يعمل النظام السياسي اليمني بجد في التهيؤ لمرحلة ما بعد نضوب النفط من خلال التركيز على تطوير قطاعات اقتصادية معينة مثل : اولا : استغلال المعادن التي تزخر بها ارض اليمن مثل الذهب والفضة والغرانيت والرخام والزنك ، اذ اقامت الحكومة اليمنية في العام 2009 مشروعا لأنتاج الزنك سيستغرق العمل به لمدة 12 عاما ، ومن المؤمل ان يوظف 350 عاملا ، ثانيا : استغلال الامكانات السياحية من خلال ابراز التراث الثقافي الغني لليمن ، بيد ان هذا الأستغلال سيكون خاضعا لأعتبارات امنية بسبب تعرض السياح الاجانب الذين يزورون المواقع التاريخية الى الهجمات الارهابية اكثر من مرة ، ثالثا ، الاستفادة من سواحل اليمن لتقديم خدمات الشحن والنقل البحري ، فوقوع اليمن في واحدة من اكثر خطوط الملاحة ازدحاما في العالم ، ووجود ميناء عدن الذي يعد واحدا من اعظم الموانئ الطبيعية العميقة في العالم يمكن ان يساعد اليمن على تطوير قدراته في مجال خدمة حركة الملاحة التجارية ، لكن من الصعوبة الجزم بمدى فاعلية هذا القطاع ، اذ تبرز المخاوف الامنية بعد تعرض العديد من السفن الحربية والناقلات النفطية لهجمات تنظيم القاعدة مما ادى الى توقف خطط تطوير ميناء عدن وعدم قدرته على استضافة السفن السياحية ، وأنهاء هيئة ميناء سنغافورة عقد تشغيل الميناء ، رابعا : تطوير مشاريع استخراج الغاز لطبيعي وتطويره كونه مصدر واعد للعائدات الحكومية لسد النقص في عائدات النفط ، لكن الدخل المتأتي من صادرات الغاز الطبيعي المسال سيعوض الأنخفاض في عائدات النفط لا ان يحل محله لأسباب منها : انخفاض اسعار الغاز الطبيعي العالمية ، وعدم وجود زبائن مضمونين له ، واحتمالية ان

تشهد الحكومة اليمنية فترة من تقلّص العائدات في المدة الممتدة ما بين نهاية صادرات النفط وبداية دخل جديد من بيع الغاز الطبيعي المسال ، فضلا عن ان العائدات المتأتية من عائدات الغاز الطبيعي لن تؤدي الا الى تأجيل الامر الحتمي المتمثل في التحول الى اقتصاد ما بعد النفط والغاز (74) .

يعتمد النظام السياسي في اليمن على المعونات الخارجية في حل ازماته الاقتصادية ، وقد عقدت مؤتمرات عدة للمانحين الاقليميين والدوليين لليمن بدءأ من مؤتمر لندن في العام 2006 وانتهاءا بمؤتمر الرياض في العام 2012 والتي هدفت الى حشد الموارد المالية اللازمة لمساعدة اليمن على الوفاء بأحتياجاته الانمائية والانسانية خلال المرحلة الانتقالية حتى العام 2014 وذلك في اطار تنفيذ المبادرة الخليجية المدعومة بقرار من مجلس الأمن الدولي المرقم (2014) الصادر في نهاية العام 2011، وقد عرض اليمن خلال المؤتمر الأخير برنامجا للتنمية والأستقرار على المدى القصير والذي يغطي السنوات 2012 – 2014 اذ حدد فيه حاجته الى 4 مليارات و 700 الف دولار ، وآخر للأنعاش الاقتصادي على المدى المتوسط بكلفة 11 مليار دولار ، وقد حددت اليمن المجالات التي ستصرف فيها الأموال الممنوحة ، وهي : سد الفجوة التمويلية ، وتمويل المشاريع التنموية في قطاعات مثل الصحة والتعليم والمياه والطاقة الكهربائية .

وعلى الرغم من وعود المانحين المثيرة للتفاؤل والأمل بمستقبل افضل لليمن الا انه تبين بعد مدة ان السعودية هي الدول الوحيدة من بين المانحين التي تلبي احتياجات اليمن من المؤتمرات المانحة فيما الدول الاخرى تعّد اكثر مما تمنح ، ولو تساءلنا عن السبب نجده يكمن في ادراك السعودية لمحورية استقرار اليمن على امنها القومي ، اذ تمثل اليمن الخاصرة الجنوبية للسعودية ، لذا فأن امنها واستقرارها سيشكل الحاجز الذي سيمنع وصول التهديدات والمخاطر للسعودية، لكن بالمقابل فأن اليمن ملزمة هي الأخرى بتهيئة الظروف الملائمة لأستقبال هذه المنح والمساعدات وايرادها في القنوات التي تستفيد منها من خلال اجراء اصلاحات هيكلية ومؤسسية في بنية النظام السياسي والأجهزة الحكومية على النحو الذي يكفل الحد من الفساد ، وبخلاف ذلك لن ترى المنح طريقها الى اليمن (75)، اذ لن يجدي الدعم الاقتصادي نفعا مع دولة لا تملك الحد الأدنى من القدرات المؤسساتية والسيطرة الأمنية على

اراضيها ، وغير قادرة على تنفيذ استراتيجيات تنموية في حال حصولها على الدعم المالي اللازم (76)، اذ تحتاج المعونة الى شريك محلي منفّذ ، ولحد الآن لم يثبت هذا الشريك قدرته على اداء هذا الدور بسبب افتقاد قيادته للأرادة السياسية ، وعدم فاعلية مؤسساته(77).

تعاني اليمن في الوقت الحالي من تحديات حقيقية تقف عقبة في وجه أنهاء حالة التردي والشلل التي يعاني منها الأقتصاد اليمني وهي : مدى التزام المانحين بتعهداتهم ، اذ لا تستطيع السعودية لوحدها الاضطلاع بمهمة انقاذ الاقتصاد اليمني وانتشاله من حالة الغرق ، فاليمن بحاجة الى مساعدات اقتصادية تفوق ما وعدت به الدول المانحة ، ومدى قدرة الحكومة اليمنية على استيعاب هذه المساعدات وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر احتياجا لها ، وضرورة قيام الحكومة اليمنية الحالية بحماية انابيب النفط والغاز ووضع حد لأستهدافها من خلال اعادة هيكلة القوى العسكرية والامنية واعادة انتشارها في مختلف مناطق البلاد(78) .

الخاتمة :

تعيش اليمن وهي تقترب من نهاية المرحلة الانتقالية فترة صعبة وحرجة في تاريخها المعاصر ، فمغالبة المشاكل والتحديات التي تواجهها ليس بالامر الهين والبسيط لا بل ان الخطأ في معالجة احداها قد يقود البلاد الى ما لا يحمد عقباه ، وتحاول الحكومة اليمنية الحالية ان تستجمع قواها مع كل الامكانات المتواضعة التي تملكها في سبيل حل مشاكل البلاد المستعصية وقيادتها الى بر الامان ، لذا رمت بكل ثقلها وراء المساعدات التي توفرها لها الدول المانحة خاصة السعودية من اجل انقاذ اقتصادها من الوضع المتردي الذي يشهده وتمكينه من اعادة بناء نفسه على اسس سليمة ، وتوفيره الحد الادنى على الاقل في المرحلة الحالية من الخدمات الاساسية للمواطنين ، لكن الاعتماد المبالغ فيه على هذه المساعدات قد يقيد الارادة السياسية اليمنية ويجعلها رهينة لرغبات الدول المانحة التي ستحدد دون شك اولويات لمساعداتها على الحكومة اليمنية الالتزام بها وتنفيذ شروطها ، وألا لن يكون في مقدورها استلام دفعات اخرى من المساعدات في المستقبل .

ان احتمالية ان يرسم اليمن مسار مستقبله القريب بعيدا عن المساعدات الخارجية تبدو ضئيلة ، اذ تعيق امكانات اليمن المادية القليلة عمل الحكومة التي عليها اتباع سياسة رشيدة

وحكيمة تقلل بها من التأثيرات السلبية لهذه المساعدات على سياستها من خلال ايجاد تنسيق فعال ما بين الجهات المانحة وبرامج المساعدة ، وادارة المساعدات بشكل جيد بحيث تكون المكاسب المتحققة منها اكثر من السلبيات الناتجة عنها ، وتوجيه المساعدات نحو قطاعات اقتصادية واجتماعية محددة هي اكثر حاجة لها من غيرها ، ودعم خطوات التعاون الاقتصادي ما بين اليمن ودول الخليج .

ان النظر الى اليمن من منظار اوسع يجعلنا نؤكد حقيقة لا مراء فيها وهي ان مشاكله المتعددة لا تختلف عن مشاكل الكثير من الدول الفقيرة ، واذا كان حلها صعبا في ظل بيئة سياسية تغذيها الخلافات الداخلية ، ووضع امني محفوف بالمخاطر ، وتحديات اقتصادية متعاظمة لكنه ليس مستحيلا ، ان النهوض بالبلد من كبوته الحالية لا يحتاج الى المساعدات الخارجية فحسب وانما الى مساعدات داخلية تتضمن تضافر جهود الحكومة والشعب في آن معا من اجل المساعدة في حل مشاكل البلاد ، وهذه العملية بحد ذاتها بحاجة الى مد جسور الثقة ما بين الطرفين ، وتجذير التصور المحلي بمهنية عمل الحكومة ، وضرورة تفاعل الشعب معها دفعا للامبالاة التي تميز علاقة الطرفين خلال المدة الماضية ، ومد الدولة لسلطانها على اقاليمها كافة مما يعزز ثقة مواطنيها بقدراتها ، وتوسيع نطاق الحكم المحلي الذي يتدرب المواطنين من خلاله على معرفة حقوقهم وواجباتهم وكيفية التعامل مع السلطات ، وزيادة برامج المساعدة الحكومية بحيث تصل الى اكبر عدد من المواطنين .

الهوامش والمصادر :

1- محمد محسن الظاهري ، الحالة اليمنية ، في : نيفين مسعد (تحريرا وتنسيقا) ، كيف يصنع القرار في الانظمة العربية .. دراسة حالة الاردن – الجزائر – السعودية – السودان – سوريا – العراق – الكويت – لبنان – مصر – المغرب – اليمن ، الطبعة الاولى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011 ، ص 564 .

2- سعود المولى، اليمن السعيد وصراعات الدين والقبيلة ، الطبعة الاولى ، بيروت ، مؤسسة مدارك، 2011 ، ص 19، وص ص 26 – 28 .

*** العدنانيون يُنسبون الى عدنان بن أدد من ولد ثابت بن الهميسع بن تيمن بن قيدر بن اسماعيل بن ابراهيم (ع) وكان موطنهم الحجاز واليهم يرجع الهاشميون او طبقة الأسياد في اليمن ، اما القحطانيون فيُنسبون الى قحطان بن عابر بن شالخ بن أرفكشاد بن سام بن نوح ، وكان موطنهم اليمن ، للمزيد من التفاصيل ينظر : المصدر نفسه ، ص ص 30 – 31.**

3- محمد محسن الظاهري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 564 – 565 .

** يُنسب المذهب الزيدي الشيعي الى الامام زيد بن علي بن الحسين بن الامام علي بن ابي طالب (ع) الذي قاد ثورة ضد حكم بني أمية في عهد الخليفة هشام بن عبدالملك بن مروان ادت الى مقتله في العام 122هـ – 740 م ، وأُسس مذهبه تقوم على أفضلية الامام علي بن أبي طالب (ع) وأولويته بالأمامة بعد وفاة النبي (ص) يأتي من بعده ولديه الحسن والحسين (ع) وحصرها من بعدهم في ذرية أحدهما لمن اكتملت له شروطها مع وجوب الدعوة العلنية الصريحة والخروج لقتال الظلمة الجائرين ، لكن الفكر السياسي المنسوب للزيدية جمع على يد تلاميذ الامام زيد بن علي (ع) بعد وفاته ، ومنه كتب منسوبة اليه فيها الكثير من الامور حول العديد من القضايا التي تختلط بالفكر الشيعي الامامي الاثنا عشري ، للمزيد من التفاصيل ينظر ، سعود المولى ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 86 – 96 .

اما المذهب الأسماعيلي الشيعي فينسب الى الامام اسماعيل بن جعفر الصادق ابن الامام محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي ابن ابي طالب (ع) ، ويعود ظهوره في اليمن الى العام 901 م ، للمزيد من التفاصيل ينظر : عمار علي حسن ، التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية – حالة اليمن – ، الطبعة الاولى سلسلة دراسات يمنية رقم 1 ، مركز الخليج للأبحاث ، 2004 ، ص 31 .

4- للتعرف على التقسيمات المذهبية للمجتمع اليمني ينظر ، المصدر نفسه ، ص ص 31 – 32 .ود. اسامة صالح ، تجليات متباينة : التوظيف المراوغ للدين في صراعات ما بعد الثورات ، ملحق اتجاهات نظرية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 190 ، اكتوبر 2012 ، ص 25 .

5- احمد محمد الدغشي ، الحوثيون : دراسة منهجية شاملة ، الطبعة الاولى ، بيروت والدوحة ، الدار العربية للعلوم ناشرون والمورد للأعلام ، 2010 ، ص 17 .

6- سعود المولى ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 31 – 32 .

7- للمزيد من التفاصيل حول دخول اهل اليمن الى الاسلام ومساهمتهم في الدعوة لنشره ينظر : د. محمد السيد غلاب ود. حسن عبد القادر صالح ومحمود شاكر ، البلدان الاسلامية والاقليات المسلمة في العالم المعاصر ، مراجعة محمد فتحي عثمان ، الرياض ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية ، 1979 ، ص ص 75 – 77 .

8- شكل احتلال بريطانيا لمدينة عدن المطلة على البحر العربي جنوب اليمن البداية الحقيقية لتشطير اليمن الى قسمين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي والذي استمر منقسما حتى قيام الوحدة بين الشطرين في 22 آيار / مايس 1990 ، للمزيد من التفاصيل حول هذه الحقبة المهمة من تاريخ اليمن الحديث ينظر : علي عبد القوي الغفاري ، الوحدة اليمنية عبر التاريخ ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 304 ، حزيران 2004 ، ص ص 42 – 45.

9- للأستزادة حول هذه الحقبة من تاريخ اليمن ينظر : د. احمد سرحال ، النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الباحث العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، 1980 ، ص ص 486 – 492 .

10- علي عبد القوي الغفاري ، مصدر سبق ذكره ، ص 46 .

11- تضمنت التعديلات الدستورية الجديدة الغاء مجلس الرئاسة بوصفه اعلى سلطة تنفيذية في البلاد ، وانتخاب رئيس الجمهورية بالأقتراع الشعبي المباشر ، وتحديد ولايته بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ، واعتبار الشريعة الاسلامية مصدر جميع التشريعات ، واعتماد التعددية الحزبية بوصفها قاعدة للحكم وذلك بهدف التداول السلمي للسلطة ، كما لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب الى عند الضرورة ومن خلال

استفتاء شعبي ، وتشكيل مجلس للشورى الى جانب مجلس النواب وغيرها ، للمزيد من التفاصيل حول بنود المواد المعدلة ينظر : سامح سعيد عبود ، غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحد والعشرين ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، 2009 ، ص ص 471 – 473 .

12- للمزيد من التفاصيل حول صلاحيات مجلس النواب وتشكيلته ودوره ينظر : دستور الجمهورية اليمنية للعام 1994 ، في : محمود شريف بسيوني ، الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ، شيكاغو ، المعهد الدولي لقانون حقوق الانسان في كلية الحقوق بجامعة دي بول بشيكاغو ، 2005 ، ص ص 399 – 408 .

13- محمد محسن الظاهري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 591 – 592.

14- محمود شريف بسيوني ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 413 – 414.

15- محمد محسن الظاهري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 587 – 5 89 .

16- محمود شريف بسيوني ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 408 – 413.

17- محمد محسن الظاهري ، مصدر سبق ذكره ، ص 576 .

18- محمود شريف بسيوني ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 415 – 417.

19- قدرات النظام السياسي هي : الاستخراجية ، والتوزيعية والرمزية والاستجابية ، للمزيد من التفاصيل حول تقصير الحكومة اليمنية وعجزها عن اداء مهامها التي جري قياسها استنادا لهذه القدرات ينظر : محمد محسن الظاهري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 582 – 586 .

20- تضمنت المواد الدستورية المعدلة (10 – 13 – 61 – 64 – 86 – 91 – 92 – 100 – 107 – 119 – 125 – 143 – 156 – 158 – 159) للمزيد من التفاصيل حول الموقف من هذه التعديلات ينظر : جلال ابراهيم فقيرة ، اليمن 2001 – 2002 ، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001 – 2002 ، الشارقة ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ، ص ص 195 – 196 . وسامح سعيد عبود ، مصدر سبق ذكره ، ص 471 .

21- للمزيد من التفاصيل حول هيكل السلطة القضائية واختصاصاتها وآليات عملها ينظر : محمود شريف بسيوني ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 420 – 421 .وسامح سعيد عبود ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 499 – 500 .

22- المصدر نفسه ، ص 500 .

23- تقسم اليمن اداريا الى 20 محافظة هي : صنعاء العاصمة ، ابين ، عدن ، البيضاء ، الحديدة ، الجوف ، المهرة ، الحوط ، ذمار ، عمران ، حضرموت ، حجة ، إب ، لحج ، صعدة ، مأرب ، الضالع ، تعز ، شبوة ، الجبين ، ، وتضم هذه المحافظات 326 بلدية على مستوى المديريات والمحافظات ، للمزيد من التفاصيل ينظر ، سامح سعيد عبود ، مصدر سبق ذكره ، ص ص500 – 502.

24- كريستوفر بوتشيك ، اليمن : كيف يمكن تجنب الانهيار المّطرد ؟ ، بيروت ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، برنامج الشرق الاوسط ، سلسلة اوراق كارنيغي ، عدد 102 ، ايلول 2009 ، ص 25 .

25- جلال ابراهيم فقيرة ، مصدر سبق ذكره ، ص 197 .

26- التقرير الأستراتيجي العربي 2007 – 2008 ، اليمن : مشكلات السياسة وتحديات الامن ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2008 ، ص 268 .

27- المصدر نفسه ، ص 268 .

28- كريستوفر بوتشيك ، الحرب في صعدة من تمرد محلي الى تّحد وطني ، بيروت ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، برنامج الشرق الاوسط ، سلسلة اوراق كارنيغي ، عدد 110 ، نيسان / ابريل 2010 ، ص 8 .

29- احمد طاهر ، الازمة اليمنية : قراءة في جوهر الصراع واسبابه ، مجلة شؤون خليجية ، عدد 61 ، ربيع 2010 ، ص 73 .

30- عبد الملك محمد عبدالله عيسى ، حركات الاسلام السياسي في اليمن ، عرض فيصل دراج ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 405 ، تشرين الاول / نوفمبر 2012 ، ص 166 .

31- محجوب الزويري ، التجربة العملية للمشروع الايراني : النجاحات ، الاخفاقات ، الاشكاليات ، في : نظام بركات (محررا) ، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها ، الطبعة الاولى ، عمان ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، 2012 ، ص 459 .

** يمثل الحراك الجنوبي مظلة لعدد من الحركات والجمعيات مثل حركة نجاح (النضال السلمي الجنوبي) ، والمجلس الوطني ، وجمعية المتقاعدين العسكريين ، وجمعيات الشباب العاطلين عن العمل ، وجمعية ملاك الاراضي المستولى عليها ، وينقسم الحراك في داخله الى تيارين ، الاول يمثله رئيس اليمن الاسبق (علي ناصر محمد) ووزير الخارجية الاسبق (حيدر ابو بكر العطاس) والذي ينادي بتبني الفيدرالية المقّيدة في اطار النظام السياسي الحالي ، اما الثاني فيمثله رئيس اليمن الجنوبي الاسبق ونائب رئيس دولة الوحدة (علي سالم البيض) والذي يتبنى اتجاه الانفصال التام والعودة الى دولة ما قبل الوحدة في الجنوب ، للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد حافظ عبد المجيد ، النفط والحراك الجنوبي في اليمن ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 179 ، يناير 2010 ، ص 116 . ومجموعة مؤلفين ، حال الامة العربية 2011 – 2012 : معضلات التغيير وآفاقه ، في احمد يوسف محمد ونيفين مسعد (محرران) ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012 ، ص 136 .

32- للمزيد من التفاصيل حول مسيرة عمل الحراك الجنوبي ونشاطه واهدافه والكيفية التي تعامل بها النظام معه ، ينظر: ستيفن داي، التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن ، بيروت ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، برنامج الشرق الاوسط ، سلسلة اوراق كارنيغي ، عدد 108 ، آذار 2010 ، ص ص 8 – 18 .

33- احمد طاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 80 – 82 .

34- ستيفن داي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 18 – 19 .

35- احمد طاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص 76 .

36- اليستر هاريس، التذرع بالتظلمات: القاعدة في شبه جزيرة العرب، بيروت ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، برنامج الشرق الاوسط، سلسلة اوراق كارنيغي ، عدد 111، آيار / مايو 2010، ص ص 14– 15 .

37- عبد الملك محمد عبدالله عيسى ، مصدر سبق ذكره ، ص ص163 – 165 .

38- احمد طاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص 78 .

39- كريستوفر بوتشيك ، اليمن : كيف يمكن تجنب الانفجار المّطرد ؟ ، ، مصدر سبق ذكره ، ص 21 .

40- د. حمد محمد حزام القطيبي ، مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن والحلول الممكنة لمعالجتها ، مجلة الباحث الجامعي ، عدد 12 ، كانون الثاني/يناير 2006 ، ص ص 290 – 291 .

41- كريستوفر بوتشيك، اليمن: كيف يمكن تجنب الانفجار المّطرد ؟، مصدر سبق ذكره، ص 21 ، وص 29 .

42- د. حسن ابو طالب ، التصدع الداخلي : مأزق مبادرات الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 184 ، ابريل 2011 ، ص ص 66 – 67 .

43- يضم تكتل اللقاء المشترك كل من التجمع اليمني للأصلاح ، والحزب الاشتراكي اليمني ، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ، وحزب البعث العربي الاشتراكي ، وحزب الحق ، والتجمع السبتمبري ، واتحاد القوى الشعبية اليمنية ، للمزيد من التفاصيل حول حيثيات الثورة اليمنية ينظر : المجموعة الدولية للأزمات ، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط : اليمن بين الاصلاح والثورة ، تقرير الشرق الاوسط رقم 102 ، 10 آذار/مارس 2011 ، ص ص 1- 12 .

*** تضمنت هذه المبادرة التي تم التوقيع عليها في السعودية في 23 تشرين الثاني 2011 من قبل الرئيس علي عبدالله صالح والمعارضة اليمنية بنود دعت الى الحفاظ على وحدة اليمن واستقراره ، وتلبية طموحات الشعب اليمني في الاصلاح والتغيير، ونقل السلطة بالطرق السلمية ، والتزام الاطراف كافة بأزالة مظاهر التوتر من الناحيتين الامنية والسياسية من جهة، ونبذ كل اشكال الاعتقال والمتابعة والملاحقة من خلال ضمانات اعدت لهذا الغرض من جهة اخرى، للمزيد من التفاصيل حول بنود هذه المبادرة، ينظر: د. ابتسام محمد عبد، قراءة في المبادرة الخليجية لحل الازمة اليمنية ، نشرة اوراق دولية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، عدد 206 ، تشرين الاول 2011 ، ص 5 .

44- د. نصر محمد عارف ، النفق الانتقالي : المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 188 ، ابريل 2012 ، ص 56 .

45- عبد الأله بلقزيز ، ثورات وخيبات : في التغيير الذي لم يكتمل ، تقديم محمد الحبيب طالب ، الطبعة الاولى ، بيروت ، منتدى المعارف ، 2012 ، ص ص 105 – 106 .

46- للمزيد من التفاصيل التي توضح حجم مساهمة النفط في الاقتصاد اليمني والتحديات التي تواجه انتاجه والمشاكل الاخرى المتعلقة بصناعة النفط ينظر: محمد بدري عيد، أرث ثقيل : اقتصاد اليمن بين قيود الامن وتعهدات المانحين، مجلة السياسة الدولية، عدد 190، اكتوبر 2012 ، ص ص 122 – 123 .

47- المصدر نفسه ، ص 124 .

48- للمزيد من التفاصيل ينظر : كريستوفر بوتشيك ، اليمن : كيف يمكن تجنب الانهيار المّطرد ؟ ، ، مصدر سبق ذكره، ص 8. ومحمد حافظ عبد المجيد ، النفط والحراك الجنوبي في اليمن ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 179، يناير 2010 ، ص 118 . ومحمد بدري عيد ، مصدر سبق ذكره ، ص 123 .

49- تتعرض المنشآت النفطية خاصة الانابيب في اليمن منذ سنوات عدة لا سيما في السنتين التي اعقبت ثورة 2011 للتخريب بسبب تردي الوضع الامني، اذ توقفت عن الانتاج بسبب هذه الاعمال معظم حقول النفط وقطاعاته مما تسبب بخسائر للصناعة النفطية وصلت الى 4 مليارات دولار، للمزيد من التفاصيل ينظر : المصدر نفسه، ص ص 123 – 124.

50- كريستوفر بوتشيك، اليمن:كيف يمكن تجنب الانهيار المّطرد؟، مصدر سبق ذكره، ص ص9–10،ص 23.

51- للمزيد من التفاصيل ينظر : المصدر نفسه ، ص ص 10 – 11 .

52- د. حمد محمد حزام القطيبي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 287 – 289 .

53- د. محمد بن صالح شراز ، اسباب الفقر والاتجاهات نحو الفقراء ، مجلة جامعة ام القرى للعلوم الاجتماعية، العدد الاول ، 11 يناير 2011 ، ص ص 20 – 21 .

54- منصور علي البشيري، الفقر في اليمن: المظاهر– الاسباب – المعالجات ، مجلة شؤون العصر ، العدد 28، يناير 2008، ص 2. ومجموعة باحثين ، حال الامة العربية ..، مصدر سبق ذكره ، ص 148 .

55- كريستوفر بوتشيك،اليمن:كيف يمكن تجنب الانهيار المّطرد؟مصدر سبق ذكره، ص 7، ص ص11– 12.

56- منصور علي البشيري ، مصدر سبق ذكره ، ص 12 .
57- كريستوفر بوتشيك ، اليمن : كيف يمكن تجنب الانهيار المّطرد ؟ ، مصدر سبق ذكره ، ص 15 .
58- د. حمد محمد حزام القطيبي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 287 – 288 . للمزيد من التفاصيل حول مظاهر الفساد في اليمن ينظر : المصدر نفسه ، ص 13 .
59- د. حمد محمد حزام القطيبي، مصدر سبق ذكره، ص 284. عمارعلي حسن، مصدر سبق ذكره ، ص ص 56 – 57 .
60- محمد محسن الظاهري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 578 – 579 .
61- المصدر نفسه ، ص 571 .
62- عمارعلي حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 21 – 23 .
63- سعود المولى ، مصدر سبق ذكره ، ص 109 .
64- د. حمد محمد حزام القطيبي ، مصدر سبق ذكره ، ص 297 .
65- –كريستوفر بوتشيك ، اليمن : كيف يمكن تجنب الانهيار المّطرد ؟ ، مصدر سبق ذكره ، ص 14 .
66- د. حمد محمد حزام القطيبي ، مصدر سبق ذكره ، ص 297 .
67- –كريستوفر بوتشيك ، اليمن : كيف يمكن تجنب الانهيار المّطرد؟ ، مصدر سبق ذكره ، ص 14 – 15.
68- د. حمد محمد حزام القطيبي ، مصدر سبق ذكره ، ص 298 .
69- كريستوفر بوتشيك ، اليمن : كيف يمكن تجنب الانهيار المّطرد ؟ ، مصدر سبق ذكره ، ص 13 .
70- د. حمد محمد حزام القطيبي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 285 – 286.
71- ومجموعة باحثين ، حال الامة العربية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 144– 149 .
72- المصدر نفسه ، ص 150 .
73- اليستر هاريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 17 – 18 .
74- كريستوفر بوتشيك، اليمن: كيف يمكن تجنب الانهيار المّطرد ؟، مصدر سبق ذكره ، ص ص 22– 24 .
75- محمد بدري عيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 124 – 125 .
76- احمد طاهر ،مصدر سبق ذكره ، ص 83 .
77- ساره فيليبس، ماذا سيحدث بعد في اليمن؟ تنظيم القاعدة والقبائل وبناء الدولة، بيروت، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، برنامج الشرق الاوسط، سلسلة اوراق كارنيغي، عدد 107، آذار/مارس 2010، ص 17 .
78- محمد بدري عيد ، مصدر سبق ذكره ، ص 125 .